وزارة التعليـــــم العـــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــز الجـــــامعي لميلـــــــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../2014

مذكرة بعنـــــــــوان:

الأزمة الماليـــــة أسبابها وعلاجهـــا من منظور الاقتصاد الإسلامـي

دراسة حالة : الجـــزائر والأردن

مذكـــــــــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " ماليـــة "

إعداد الطلبة :
- أمـــــال حميمود
- زينب شقـــوف
- هاجـــر مزيتـــي

إشراف الأستاذ (ة):
نـــــوال بيـــــراز

السنة الجامعية: 2014/2013

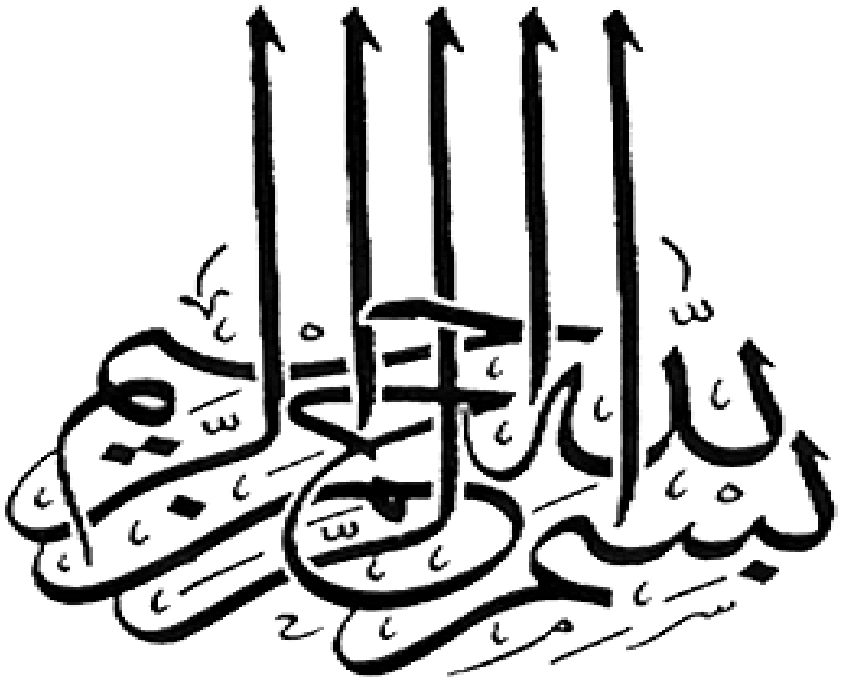

قال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ذلكم الله ربي عليه توكلت وإليه أنيب) صدق الله العظيم

سورة الشورى] الآية : 10[

دعـــــــاء

"يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات"

"صدق الله العظيم"

اللهم علمنا أن نحب الناس كلهم كما نحب أنفسنا، وعلمنا أن نحاسب أنفسنا كما نحاسب الناس، وعلمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة ، و أن الانتقام هو أول مظاهر الظلم

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا ،بل ذكرنا دائما أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا و إذا أسأنا إلى الناس فامنحنا شجاعة الاعتذار و إذا أساء إلينا الناس فامنحنا شجاعة العفو.

" يا رب"

شكر وعرفان

رب أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وآتنا اللهم من الأسباب حفظ المعروف وشكر الجميل ما نستعين به على شكر عبادك الذين نقر لهم بالفضل والعرفان على ما قدموه لنا من العون في إخراج ثمرة هذا الجهد المتواضع إنك نعم المولى ونعم الوكيل .

بصدق الوفاء والإخلاص نتقدم إلى مشرفتنا الأستاذة "يرانر نوال" بعظيم الشكر والامتنان لتفضلها علينا بالإشراف وعلى ما قدمته لنا من ملاحظات ونقد وتوجيه علمي ساهم في إغناء وإثراء هذه الرسالة فكانت كما أرادت، فلها أسمى آيات التقدير والاحترام وفقها الله لما تحبه وترضاه .

وإلى كل أساتذة المركز الجامعي ميلة خاصة أساتذة العلوم الاقتصادية وإلى كل طلبة المركز الجامعي ميلة خاصة طلبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية دفعة 2013-2014

وإلى جميع من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد بقليل أو كثير .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

إهـــداء

أولا أحمد الله تعالى على نعمه علي وتيسيره لكل أموري ولوصولي لهذه المرحلة المهمة من الحياة،

وأتقدم بخالص إهدائي إلى :

من أفنى شبابه لتربيتي وإخراجي إلى النور ولطالما كان دليلي في هذه الحياة أبي العزيز أطال الله في عمره .

من سهرت الليالي لأجلي وغمرتني بدعائها وتشجيعها ولطالما تمنت تفوقي خاصة في الدراسة "أمي" الحبيبة حفضها الله .

من تتقاسم هذه الحياة تحت سقف واحد إخواتي الأحباء : "رانيا، حمزة، عبد الرحيم" وخاصة الكتكوتة "ملاك" .

إلى من كانت رفيقتي ومرشدتي في كل مسارات حياتي خالتي الغالية "لولة" وإلى كل أولادها كل باسمه وزوجها .

إلى أعظم إنسانة في الكون جدتي الغالية أطال الله في عمرها وأبقاها إلى قرينا .

إلى كل خالاتي وأخوالي وكل أولادهم كل باسمه وكل عائلة "كنوش" .

إلى جدي وكل عماتي وأعمامي وأولادهم وكل عائلة "حميمود" .

إلى كل صديقاتي : "زينب، هاجر، أميرة، أحلام، ابتسام، ياسمين، أسماء، نريمان، سليمة، ريان، . . .

وإلى كل عائلة "بوبطة" .

إلى كل من ساهم في عملي هذا من قريب أو من بعيد .

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي .

إليك أنت يا من تتصفح مذكرتي الآن .

والحمد لله رب العالمين

- أمـــال -

إهداء

الحمد لله الذي لا تزول نعمته، أحمده على نعمة العلم وهبني إياها وأنار لي دربي فيها ووفقني في نيلها أما بعد :

أهدي ثمرة جهدي إلى نبع الحنان ورمز الوفاء والمحبة إلى الصدر الحنون، إلى من ربتني وأنارت دربي "جدتي الغالية" رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه .

إلى التي هي سر وجودي وعلمتني معنى الكفاح والجد ومهدت لي طريق النجاح إلى مثال التضحية والعطاء "أمي العزيزة" أطال الله في عمرها .

إلى روح الغالي الذي كرس حياته لتلقيني الخصال الحميدة وإرشادي إلى صلاح نفسي وثبت في قلبي الإرادة والعزيمة "أبي العزيز" أطال الله في عمره .

إلى بهجة حياتي وتوأم روحي أختي الشقية "ريان" المقبلة على شهادة البكالوريا التي أتمنى لها النجاح من كل قلبي .

وإلى كل خالاتي وبناتهم خاصة بنات خالتي "غنوجة" وخالتي "سمية" وخالتي "صليحة" وكل أخوالي وأولادهم وجدتي وجدي وكل أعمامي وأولادهم وكل عماتي وأولادهم وخاصة عمتي "مريم" وإلى الكتكوتة "أمينة" والكتكوت "عبد الله (عبدو)" .

وإلى أعز صديقاتي : "أمال، أسماء، مروة، مريم، نصيرة، هاجر، فريال، عبلة، منى، إيمان، أميرة، منيرة، خلود، سمية، سليمة .

وإلى كل عائلة كوالدي وخاصة "معاد" .

إلى كل من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي .

إلى كل من يعرفني وساهم معي في إتمام هذه المذكرة .

- زينب -

إهـــداء

بســم الله الرحمان الرحيـم « قل أعملوا فسيرى اله عملكـم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيـم

الصلاة والسلام على سيد البشرية محمد وآله وصحبه أجمعين أما بعد :

أفتح ثمرة جهدي هذه إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلـم، أبي العزيز "الخوجـة" أطال الله في عمره .

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسـم الشفاء، إلى القلب الناصع أمي الحبيبة "سليمـة" أطال الله في عمرها . إلى القلب الصافي الرقيق والنفس الطاهرة جدتي الحبيبة "الياقوت" شفاها الله وأطال في عمرها .

إلى المرحوم الغالي جدي "رابح" أسكنه الله فسيح جنانه .

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهب بذكراهم فؤادي، إلى إخواتي "أحمد ، وعلاء الدين" .

إلى رياحين قلبي أخواتي الرائعة "مريم" وزوجها "كمال" والابن الغالي "أشرف" .

الحنونة "سارة" وزوجها "عبد الحكيـم" والكتكوتة "مرام"

إلى زادي وزادي : سهام وندى، إلى كل عائلة "مزيتي" وعائلة "طرفيـة" .

إلى توأم روحي ورفيق دربي، إلى من أمن الله به علي ليقاسمني حياتي زوجي العزيز "حمزة"، إلى الأم الغالية "حورية" والأب "علي" إلى الأخت "ياسمنة" وزوجها "عمر" والبنات الجميلتان "أنفال ومايا"، إلى الأخ "إبراهيـم" إلى عرابتي "نورة" أطال الله في عمرها وزوجها "عبد المالك" وأولادهما "سيف الدين" و"محمد لمين"، أتمنى له النجاح في شهادة البكالوريا .

إلى صديقاتي الأعزاء "عبلة، كنزة، هاجر، نسرين، دنيا، هداية، سهام، خولة، هدى، أية، دعاء، أميرة، بشرى، هالة، وفاء، زينة" .

إلى زملائي في الدراسة : "نبيل، صديق، حسن، أسامة" .

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد .

إلى كل من يعرفني .

- صـــابر -

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية :

الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ	البقــرة	280	46
وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُم	البقــرة	279	38
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ	البقــرة	279– 278	44
يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ	البقــرة	276	45
وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا	البقــرة	275	46
مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ	المائــدة	66	39
قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۖ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ	هــود	87	47
لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ	طــه	06	38
وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا	الفرقان	67	39

فهرس الجــداول :

رقم الجدول	عنــوان الجـــــــدول	الصفحــة
01	التدابير المتخذة من طرف الدول الغربية للحد من الأزمة المالية 2008.	27– 26
02	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي 2007 و2008.	64
03	واردات الجزائر حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2007 – 2008.	64
04	الميزان التجاري والمديونية الخارجية في الجزائر 1990 – 2004.	81
05	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للوارد والصادر من الجزائر 2000 – 2007.	83
06	تطور الناتج المحلي الإجمالي للأردن ما بين سنتي 1992 – 2007.	85
07	تطور الواردات من الأغذية والأدوية والتجهيزات 2008.	86
08	تطور موجودات البنوك الأردنية في 2007– 2008.	91

فهـــــــرس الموضوعات

فهرس الآيات : ..... أ- ج

فهرس الجداول : 02

فهرس الموضوعات : ..... 04 - 36

مقدمة عامة :..... أ – هـ

الفصـــل الأول : الإطار النظري للأزمة المالية

مقدمة الفصل..... 02

المبحث الأول : ماهية الأزمة المالية ..... 03 - 09

المطلب الأول : نشأة وتطور الأزمة المالية..... 03 - 06

المطلب الثاني : تعريف الأزمة المالية وخصائصها ومؤشراتها..... 06 - 08

المطلب الثالث : أنواع الأزمات المالية..... 08 - 09

المبحث الثاني : أسباب نشوء وتطور الأزمة المالية وأثارها ..... 09 - 20

المطلب الأول : أسباب الأزمة المالية العالمية..... 09 - 13

المطلب الثاني : دور المؤسسات المصرفية التقليدية في نشوء وتطور الأزمة المالية العالمية.... 13 - 18

المطلب الثالث : أثار الأزمة المالية العالمية ..... 18 - 20

المبحث الثالث : علاج الأزمة المالية العالمية ومواجهتها ..... 20 - 31

المطلب الأول : الحلول التقليدية لمواجهة الأزمة المالية ..... 20 - 21

المطلب الثاني : مواجهة الدول الغربية للأزمة المالية ..... 22 - 28

المطلب الثالث : معالجة الدول العربية للأزمة المالية..... 29 - 31

خاتمة الفصل..... 32

الفصـــل الثاني : تشخيص الأزمة المالية من منظور اقتصادي إسلامي

مقدمة الفصل 34

المبحث الأول : عموميات حول الاقتصاد الإسلامي ..... 35 - 43

المطلب الأول : نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي ومبادئه ..... 35 - 38

المطلب الثاني : تعريف وخصائص الاقتصاد الإسلامي وأهميته ..... 39 - 41

المطلب الثالث : مصادر الاقتصاد الإسلامي وأهدافه ..... 42 - 43

المبحث الثاني : الأزمة المالية في الاقتصاد الإسلامي ..... 44 - 47

المطلب الأول : تعريف الأزمة المالية من منظور اقتصاد إسلامي 44

المطلب الثاني : أسباب الأزمة المالية من منظور اقتصاد إسلامي ..... 45 - 46

المطلب الثالث : أثار الأزمة المالية من منظور اقتصاد إسلامي ..... 46 - 47

المبحث الثالث : علاج الأزمة المالية من منظور اقتصاد إسلامي ..... 47 - 58

المطلب الأول : بدائل وأساليب الاقتصاد الإسلامي للخروج من الأزمة المالية..... 48 - 50

المطلب الثاني : ضوابط الاقتصاد الإسلامي لتخطي الأزمة المالية..... 51 - 55

المطلب الثالث : بديل المصارف الإسلامية والحاجة للهندسة المالية الإسلامية للحد من الأزمة المالية ..... 55 - 58

خاتمة الفصل :..... 59

الفصـــل الثالث : الأزمة المالية العالمية في الجزائر

مقدمة الفصل..... 61

المبحث الأول : تشخيص الأزمة المالية العالمية في الجزائر..... 62 - 71

المطلب الأول : أسباب الأزمة المالية العالمية في الجزائر ..... 62 - 63

المطلب الثاني : آثار الأزمة المالية العالمية في الجزائر ..... 63 - 68

المطلب الثالث : الحلول المقترحة من طرف الجزائر لتخطي الأزمة المالية..... 68 - 71

المبحث الثاني : تشخيص الأزمة المالية العالمية في الأردن..... 71 - 79
المطلب الأول : أسباب الأزمة المالية العالمية في الأردن ..... 72 - 73
المطلب الثاني : آثار الأزمة المالية العالمية في الأردن ..... 73 - 75
المطلب الثالث : الحلول المقترحة من طرف الأردن لتخطي الأزمة المالية..... 75 - 79
المبحث الثالث : المقارنة بين الأزمة المالية العالمية في الجزائر والأردن..... 80 - 91
المطلب الأول : الجزائر والأردن قبل الأزمة المالية العالمية..... 80 - 86
المطلب الثاني : الجزائر والأردن أثناء الأزمة المالية العالمية..... 86 - 89
المطلب الثالث : الجزائر والأردن ما بعد الأزمة المالية العالمية..... 89 - 91
خاتمة الفصل 92
خاتمـــة عامـــة..... 94 – 96
قائمة المصادر والمراجع. ..... 98 – 103

مقدمـــــة

مقدمـــة :

شهد العالم ومنذ القدم عدة أزمات مالية ولعل أهمها أزمة الكساد العالمي ومنذ ذلك الحين والعالم يشهد انهيارات متتالية في الأنظمة المالية التي تحدث اضطرابا في عدة المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى كل القطاعات وتميزها بالتعقيد والحدوث المفاجئ وبالشكل العنيف، أما في السنوات القليلة الماضية وخاصة في سنة 2008 شهد الاقتصاد العالمي أزمة حرجة جراء ما تعرض له القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية من نقص القروض المرتبطة به ولقد كانت لهذه الأزمة تداعيات وخيمة على الاقتصاد ككل أثر على العديد من المؤسسات وهذا من شأنه انعكس على مسار التنمية مما جعل التصدي لها وإيجاد آليات لإدارتها أمر ضروريا وغاية تسعى الدول إلى بلوغها ولن يأتي ذلك إلا من خلال تشخيص موضوعي لها تنبثق عنه آليات حقيقية لإدارة فعلية تكون كفيلة بضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

حيث وجد الاقتصاد الإسلامي نفسه متوجا بهذه الإدارة للوقاية من الوقوع في مثل هذه الأزمات خاصة وأن المفكرين الغربي ندعو إلى تطبيق أحكام الاقتصاد الإسلامي في المجال الاقتصادي لتماشيه والشريعة الإسلامية كربانية المصدر والهدف والجمع بين الثبات والمرونة.

لم تقتصر هذه الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية فحسب بل تعدت إلى الدول العربية وأثرت عليها كذلك باعتبارها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وارتباطها به وكانت الجزائر والأردن من بين تلك الدول رغم تأثرها الغير مباشر بها.

وبتراجع الطلب على البترول من الدول المتضررة أدى إلى انخفاض صادراتها لاحتلاله المكانة الكبرى فيها. ولقد تضررت الأردن بشكل كبير على خلاف الجزائر بسبب تراجع مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لتضررها بالأزمة.

أولا : إشكالية البحث

على ضوء ما سبق عرضه في هذا المدخل تتجلى معالم إشكالية البحث والتي يمكـــن بلورته في التساؤل الجوهري التالي :

-ما هـــي أسبـــاب الأزمـــة المالية العالمية لسنة 2008 وما مدى مساهمة الاقتصاد الإسلامي في معالجتها.

وللإحاطـــة وتحليـــل هذه الإشكالية تقـــوم بطرح والإجابة على الأسئلة الفرعية التالـــية :

- ما المقصود بالأزمة المالية وما هي أهم أسبابها؟
- كيف تم تشخيص هذه الأزمة من طرف الاقتصاد الإسلامي؟
- ما مدى تأثيرها على كل من الجزائر والأردن؟

ثانيا : فرضيات البحث

-الأزمة المالية هي خلل نتيجة لأوضاع غير مستقر يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل أطراف معينة وغالبا ما تكون بفعل الإنسان، ومن أهم أسبابها استخدام أدوات مالية عالية الخطورة، إفرازات العولمة المالية وفرض أسعار فائدة كبيرة على جزء هام من المقرضين.

-عرف الاقتصاد الإسلامي الأزمة على أنها أزمة ضمير وأخلاق وسقوط لأفكار قامت على الباطل وممارسات غير أخلاقية انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية المنافية لمبادئ الاقتصاد الإسلامي حيث كانت البنوك الإسلامية والهندسة المالية أفضل بديل لتخطي مثل هذه الأزمات على المدى البعيد.

-كان تأثير الأزمة المالية على الجزائر والأردن من خلال انخفاض أسعار البترول وزيادة فاتورة الواردات لكل منهما.

ثالثا : أهداف الدراســـة

نطمح من خلال الدراسة إلى تحقيق بعض الأهداف سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي موضحة فيما يلي :

1. إعطاء نظرة شاملة عن الأزمة المالية بصفة عامة والأزمة الراهنة بصفة خاصة.
2. دراسة الاقتصاد الإسلامي والإلمام ببعض جوانبه.
3. تشخيص الأزمة المالية من المنظور الإسلامي وأهم بدائله للحد منها.
4. مقارنة أثر الأزمة المالية بين الجزائر والأردن.

رابعا : أهمية الدراســـة

تتجلى أهمية الدراسة من أهمية دراسة الاقتصاد الإسلامي ومدى مساهمته في الحد من الأزمة المالية لتوافقه والشريعة الإسلامية.

خامسا : دوافع اختيار الموضوع

تتلخص أهم الدوافع والمبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع الأخرى فيما يلي :

1. الأثر العميق للأزمة المالية الراهنة على الدول الغربية والعربية.
2. قناعتنا الخاصة بالأهمية الكبيرة والدور الذي لعبه الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمة المالية.
3. تباين مدى قوى أو ضعف الاقتصاد الجزائري والأردني من خلال درجة التأثر بهذه الأزمة والرؤية المستقبلية لهذا الاقتصاد من خلال الاقتراحات.
4. كوننا ننتمي لمجتمع إسلامي فضلنا أن يكون هو الجانب الأفضل للدراسة لتجنب العديد من الأزمات.

سادسا : صعوبات الدراسة

تجدر الإشارة إلى أنه نظرا لتشعب موضوع الأزمة المالية وطرق معالجتها لم الإلمام نستطيع الإلمام بجميع جوانبها، بالإضافة إلى قلة المراجع والمعلومات المتعلقة بالجزء التطبيقي خاصة في المركز الجامعي لميلة.

سابعا : الدراسات السابقة

حيث كانت هناك دراسات سابقة لمثل موضوعانا هذا والتي استطعنا من خلالها الإلمام أكثر بالموضوع ونذكر من بينها :

1. الأزمة المالية العالمية أسبابها وسبل علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي في المؤتمر الدولي الرابع كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت سنة 2010.
2. أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور اقتصاد إسلامي من المؤتمر الدولي الرابع اتجاهات اقتصادية عالمية للأزمة الاقتصادية العالمية من منور اقتصاد إسلامي من جامعة الكويت كلية العلوم الاقتصادية 2009.

3. ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية، دار النهضة للطباعة والنشر، سوريا، دمشق سنة 2008.

ثامنا : المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

ومن أجل معالجة حيثيات الموضوع تخلل بحثنا استخدام :

-الأسلوب الوصفي في بعض أجزاء البحث بتكوين القاعدة النظرية المستفاة من مختلف المراجع، ويعتبر الأسلوب الوصفي مناسبا للتعريف بمختلف المفاهيم والخصائص ذات الصلة بالموضوع.

-الأسلوب التحليلي في دراسة حالة مقارنة أثر الأزمة المالية على كل من الجزائر والأردن، واستخلاص النتائج التي تخدم أغراض هذا البحث.

-أما فيما يخص أدوات البحث والدراسة فقد اعتمدنا في الجزء النظري من هذا البحث على المسح المكتبي لمجموعة من المراجع باللغة العربية تنوعت ما بين الكتب، رسائل ماجستير والدكتوراه، الملتقيات، المجلات والبحوث.

أما عن أدوات الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على المواقع الالكترونية لاستنباط المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي بالإضافة إلى تحليل مختلف الجداول محل الدراسة.

تاسعا : خطة وهيكل البحث

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري ممثل في فصلين والأخر تطبيقي ممثل في فصل واحد في ضوء الفروض الأساسية، والهدف من البحث.

فتناولنا في الفصل الأول الجانب النظري للأزمة المالية من خلال ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نشأة وتعريف الأزمة المالية ومختلف خصائصها وأنواعها، وتناولنا في المبحث الثاني أسباب نشوء وتطور الأزمة المالية وآثارها بينما تضمن المبحث الأخير من هذا الفصل علاج ومواجهة الأزمة المالية.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى تشخيص الأزمة المالية من منظور اقتصاد إسلامي وذلك من خلال ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نشأة الاقتصاد الإسلامي ومصادره وأهدافه وتناول المبحث الثاني تعريف الأزمة المالية من منظور اقتصاد إسلامي وأسبابها وآثارها أيضا من منظور الاقتصاد

الإسلامي أما عن المبحث الثالث فقد تناول أهم الطرق والسبل لمعالجة هذه الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي.

وفي الفصل الثالث تطرقنا للجانب التطبيقي لهذا المبحث من خلال ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أسباب وآثار الأزمة في الجزائر والحلول المقترحة من طرفها والمبحث الثاني تطرقنا إلى أسباب وآثار الأزمة المالية في الأردن والحلول المقترحة من طرفها لتجاوز هذه الأزمة، أما في ما يخص المبحث الثالث فقد قمنا بمقارنة هذه الأزمة في الجزائر والأردن من خلال ثلاثة مراحل قبل وعشية وبعد الأزمة.

لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصول النظري وأهم النتائـــج التطبيقية مـــع التأكيد من صحـــة الفرضيات متبوعـــة بجملة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول

مقدمة الفصل :

يواجه العالم أزمة مالية خطيرة تمتد جذورها إلى عدة سنوات ويمكن تعريفها على أنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان نتيجة لأسباب بنيوية وأخري آنية وتبين أنها كانت خاطئة وتتخذ هذه الأزمة العديد من الخصائص والسمات مثل إيجاد نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوعها كما تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتداخل وتنجر مصالح منظمات الأعمال والقطاعات الاقتصادية إلى ضغوط كبيرة ويمكن أن نجد عدة أنواع للأزمات من بينها الأزمات المصرفية، أزمة العملة وأسعار الصرف، أزمة أسواق المال وأزمة الرهن العقاري 2008، وقد حاولت العديد من البلدان أن تحد من هذه الأزمة وذلك بوضع عدة حلول واقتراحات فبدأت بحلول تقليدية وعقدت عدة قمم عالمية مثل قمة باريس وقمة بروكسل وقمة بكين وإتباع العديد من خطة الإنقاذ الأمريكية كما كان للدول العربية دور في مواجهة الأزمة والتعامل معها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الأزمة بشكل مفصل من خلال التعريفات المختلفة لها وخصائصها المتعددة ومراحل تطورها والأسباب المؤدية لها وأهم نظرياتها وانعكاساتها والمعالجات التي سعت جل الدول جاهدة للحد منها أو حتى تقليصها على الأقل.

المبحث الأول : ماهية الأزمة المالية

اجتاحت الأزمات المالية معظم دول العالم فمنذ أزمة الكساد والعالم يشهد انهيارات متتالية في الأنظمة المالية، تارة في الدول المتقدة وتارة في الدول النامية، وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض خلفية تاريخية عن هذه الأزمات والتعرف عليها بالمفهوم الواسع وأهم السمات التي تميزها وأنواعها والمؤشرات التي تجعلنا نحكم على أنها أزمة أم لا فيما يلي:

المطلب الأول : نشأة وتطور الأزمة المالية

أولا : نشأة الأزمة المالية

شهد العالم ومنذ القدم عدة أزمات مالية أصابت معظم دول العالم [1]. حيث سيطرت الأنظمة الاقتصادية التي وضعت قواعدها مجموعة من المختصين في النظام الاقتصادي الدولي (الرأسمالي والاشتراكي) [2]. فمنذ اندلاع الحرب العالمية الأولى ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية 1924 لتصل أقصاها في 1929 فزعزعت أزمة هذه السنة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله [3]. حيث أجبرت أغلبية الدول على إتباع هذا النظام ليس لأنه أمثل بل لأنه الاختيار الوحيد بعد انهيار النظام الاشتراكي نظرا لسلبياته [4].

ومنذ ذلك الوقت والعالم يعيش أزمات مختلفة ومتفاوتة الحدة حتى يومنا الحالي وهذا بسبب تطور هذه الأزمات من مرحلة الجوهر إلى توافد البيئة المواتية ثم الدعم من العوامل المساعدة فالتجاهل من الدول حتى مرحلة الانفجار [3].

ثانيا : تطور الأزمة المالية

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن 20 ومن أهمها:

---

[1] عبد السلام عقون، كمال رزيق، الأزمة المالية الراهنة جذورها رأسمالية وحلولها إسلامية – ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر.

[2] جمال أيوب، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور اقتصاد إسلامي– المؤتمر الدولي الرابع: الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور اقتصاد إسلامي جامعة الكويت– كلية العلوم الإدارية، ص3.

[3] فريد كورتل، الأزمة العالمية ولآثارها على الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر، ص 4.

[4] جمال أيوب، مرجع سبق ذكره، ص4 .

[3] ماجد سلام الهدمي جاسم محمد، إدارة الأزمات، دار الهدى وهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص21 .

1 -أزمة 1866 :

حيث تعرضت عدد من البنوك الانجليزية للإفلاس مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام البريطاني وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم [1]. وتسمى كذلك بالجمعة الأسود والتي نتج عنها العديد من البنوك البريطانية وانتقلت العدوى لتصيب كامل أوروبا[2].

2 -أزمة الكساد الكبير 1929 :

والتي تعد أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا، وتعود جذورها إلى نهاية الحرب ع 1، ولقد تميزت بأن كان لها ارتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية واستمرارها لفترة طويلة من 1929 إلى 1933 وعمق وحدة هذه الأزمة، كما رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول[3].

3 -أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن 20 :

ففي ظل تحرير القطاع المصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدنية بعدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها [4].

4 -أزمة اليوم الأسود :

حدثت هذه الأزمة بحدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب ليس في الأسواق الحاضرة فقط، وأيضا في أسواق العقود المستقبلية وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع ليس له مثيل، وقد انتهت الأزمة بتدخل من الشركات الكبيرة لإعادة شراء أسهمها، كما تدخل بنك الكويت المركزي وذلك يحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية.

---

[1] عبد الله شحاتة، الأزمات المالية المفهوم والأسباب، ص 1 .

[2] ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008، جذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/10/20، ص 3.

[3] المرجع نفسه، ص 4 .

[4] عبد الله شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 1-2.

5 -أزمة المكسيك 1994 – 1995 :

إن حرية انتقال رؤوس الأموال كانت هي السبب الرئيسي والمعلن وراء انهيار المكسيك عام 1994 فقد تعرضت المكسيك لأزمة مالية كبيرة في أواخر ذلك العام، عندما قامت الحكومة المكسيكية بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض السعر، مما أدى إلى انهيار العملة المكسيكية.....[1].

6 -الأزمة المالية 1997 (الأسيوية) :

بداية من النصف الثاني من عقد التسعينات تعرضت الاقتصاديات (دول جنوب شرق آسيا) إلى مجموعة من الاختلالات كانت تختفي وراء معدلات النمو العالية التي كانت تحققها هذه الدول[2].

7 -الأزمة المالية الأرجنتينية :

في منتصف عام 1998 بدأت الأرجنتين تعاني من حالة ركود قوية لها عدة أسباب نابعة من سوء التخطيط الحكومي، ومن السياسات الخطأ أيضا فرض أعباء ضريبية وجمركية في كل من الأرجنتين والبرازيل على بعض المواد المستخدمة في الصناعات الوطنية، مما أدى إلى ضعفها وفتح الأسواق أمام السلع الاستهلاكية المستوردة لتغطية احتياجات السوق المحلـــي وبالطبع أدى هذا إلى حالة من الركـــود الحاد.....[3].

8 -أزمة فقاعات شركات الانترنت في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة (2000):

عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات سوق الأوراق المالية في الو. م أ حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة عام 2000ن وقد ترتب عنها انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة وتزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.... [4].

---

[1] أسماء دردور، نسرين بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة في إطار فعاليات الملتقي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/10/20، ص7.

[2] ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] أسماء دردور، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

[4] المرجع نفسه، ص2.

9 -الأزمة المالية العالمية 2008 (الراهنة) :

يمكن القول بأن بداية الأزمة المالية الراهنة كانت مع إعلان إفلاس بنك ليمان الذي انعكست آثاره سلبا على أسواق المال بشكل كامل بشكل كامل وتطورت الأزمة لتطال ما يسمى بالرهونات العقارية التي تمثلت بموجة ترويج شراء المنازل بين أوساط الدخول الثابتة والمحدودة عبر إقناعهم بإمكانية الحصول على قروض مصرفية يمكن تغطيتها وسداد أقساطها من مرتباتهم، وقد ترتب على هذه الخطوة ارتفاع قيمة الأقساط المترتبة على المقترض، مما أدى إلى أحجام الأغلبية المطلقة عن سداد التزاماتهم المالية للمصارف العقارية وشركات التأمين، ومن ثم إلى قيام البنوك بالحجز عن المنازل المرهونة ومصادرتها وعرضها للبيع للحصول على السيولة اللازمة ونتيجة العرض الكبير للشقق السكنية تراجعت أسعار العقارات، مما شكل ضغطا ماديا على إدارة البنوك جعلها تبيع القروض على شكل سندات للشركات المالية الكبرى التي أعادت هيكلتها وأصدرتها على شكل سندات رهن عقاري ثم عرضها في الأسواق العقارية بأكثر من قيمتها الحقيقية وبالتالي فقدت أسواق العقارات التوازن بين منابع ومصبات رأس المال السائل....[1].

المطلب الثاني : مفهوم وخصائص الأزمة المالية ومؤشراتها

تعد الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولا نظرا لطبيعتها وارتباطها بدورات الأعمال لذا سنتطرق لمفهوم الأزمات وخصائصها ونقدم عرض لبعض مؤشراتها ضمن النقاط التالية:

أولا : مفهوم الأزمة المالية

لا يوجد تعريف محدد أو مفهوم معين للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية وهي:

1 -الأزمة المالية هي اضطراب في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى كل القطاعات.....[2].

2 -الأزمة بمعناها العام هي خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة القدرة على احتوائها من قبل أطراف معينة وغالبا ما يكون بفعل الإنسان....[3].

---

[1] ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] زايري بلقاسم ومهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية، نظرية الأزمة أم أزمة النظرية، مداخلة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 21/20 أكتوبر 2009، ص3.

[3] عماري عمار وفالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد أيام 20-10/21/ 2009، ص2 .

3 -الأزمة المالية هي مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها، وينتج عنه عدم الاستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة....[1].

ثانيا : خصائص الأزمة المالية

تبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية فيما يلي :

- ❖ حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ واستقطابها لاهتمام الجميع.
- ❖ التعقيد، التشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- ❖ نقص المعلومات الكافية عنها.
- ❖ تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الأحداث المتسارعة.
- ❖ سيادة حالة من الخوف من لآثار الأزمة وتداعياتها....[2].
- ❖ وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلك.

ثالثا : مؤشرات الأزمة المالية

وتتمثل فيما يلي :

- ❖ الارتفاع في معدلات البطالة ومعدلات التضخم والمستوى العام للأسعار.
- ❖ ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع والقروض المحلية.
- ❖ ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي قيمة القروض المحلية.
- ❖ انخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الحرة.
- ❖ انخفاض نسبة النمو الاقتصادي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ غلبة الأصول إلى الجهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك.

---

[1] ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية، الأسباب، الآثار وسياسات مواجهتها، مداخلة في إطار فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد أيام 20-12 أكتوبر 2009، ص3

[2] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 3.

❖ غياب الشفافية والإفصاح اللتان يشكله معها التطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

❖ سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية، وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه المؤسسات.... [1].

المطلب الثالث : أنواع الأزمات المالية

يمكن أن نفرق بين ثلاث أنواع من الأزمات المالية وهي:

1 -الأزمة المصرفية :

وتتخذ شكلان :

- **أزمة السيولة :**

تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذ ما تخطت تلك النسبة ، وبالتالي تحدث الأزمة، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية.

- **أزمة الائتمان :**

وتحدث لما تتوافر الودائع لدي البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.... [2].

2 -أزمات العملة وأسعار الصرف :

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدوة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمي هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات وتلك الأزمات تحدث

---

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، مقال في فعاليات الملتقى للأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور اقتصادي غربي وإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، ص2.

لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار تلك العملة.... [1].

3 -أزمة أسواق المال :

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة حيث تتكون هذه الأخيرة من ارتفاع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي للبيع، وذلك الأصل فيبدأ سعره بالنزول، ومن ثم تبدأ حالة الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.... [2].

المبحث الثاني : أسباب نشوء وتطور الأزمة المالية

إن الأزمة المالية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية 2008 وامتدت تأثيراتها إلى مختلف أنحاء العالم، لها أسباب بنيوية وأسباب آنية مرتبطة بعلاقات سياسية معينة تم إتباعها وتبين أنها خاطئة حيث تعود أسبابها البنيوية إلى أكثر من سبب واحد أدى إلى حدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي وكانت الآثار بنسب متباينة من بلد لآخر كما أقرها كل من النقد الدولي والنقد العالمي[3].

المطلب الأول : أسباب الأزمة المالية

تضافرت عدة أسباب للأزمة المالية، اندلعت من القطاع العقاري الأمريكي نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموما في الولايات المتحدة فضلا عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية على عملية منح القروض العقارية ويمكن التطرق لهذه الأسباب كالتالي :

1 -إفرازات أزمة الرهن العقاري :

يعد الرهن العقاري من الأسباب الرئيسية للأزمة على اعتبار العقار في أمريكا أكبر مصدر للإقراض والاقتراض ، ومع رواج وانتعاش سوق العقارات الأمريكية المعروفة بـــ "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكن من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، بالإضافة إلى انخفاض معدلات

---

[1] زايري بلقاسم ومهدي ميلود، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] عبد الله شحاتة. مرجع سبق ذكره، ص 4.

[3] بوعشة مبارك، الأزمة المالية الجذور الأسباب والآفاق، ملتقي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009، ص3.

الفائدة ما زاد ذلك من انتعاش قيمة العقارات حيث ارتفعت ارتفاعا لم يسبق له مثيل وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة من خلال البيع لشركات التوريق [1]. هذا التوسع شمل أصحاب الدخول الضعيفة والذين لم تكن لديهم القدرة الكافية على التسديد أو ما يطلق عليه " القروض" متدنية الجودة، ولكن مع بداية 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات، فارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى 5،25% مما أدى إلى عجز بعض الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة عن تسديد الأقساط المستحقة عليهم حتى يبيع عقاراتهم المرهونة[2].

ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد وانخفاض قيمة أسهمها في البورصة أعلنت عدة شركات عقارية إفلاسها من بينها شركة " كونتري فاينانشال" وغيرها[3].

2 -ضعف الشفافية :

ويتجلى ذلك في قيام البورصات والبنوك بالتستر على خسائرها، وعدم إظهارها المعلومات الحقيقية في قوائمها المالية، بحيث يتم التعميم عن الخسائر والديون المعدومة، ونجد أن مدراء البنوك والبورصات ينشرون قوائم غير حقيقية، لا يشيرون فيها إلى الديون المعدومة، ومحاولة استفادتهم من هذه المعلومات، ناهيك عن وجود تواطؤ بين رجال السياسة وأرباب المال ومدراء المؤسسات المالية، ولقد ساعد في ذلك ضعف رقابة أجهزة الدولة، وترك الحرية الكاملة للسوق بحيث أربعة أخماس أعمال المؤسسات المالية كان يتم خارج الميزانية، وهذا كله بحجة أن السوق يصحح أخطاءه بنفسه، ويعالج أزماته دون الحاجة إلى تدخل حكومي[4].

3 -فساد الإدارة العليا :

وهو واقع الكثير من المؤسسات، مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية، وأصبحت تبحث عن أكبر ربح، فأفرطت في تقديم القروض للأفراد وخاصة في صيغة الرهن العقاري، دون أي دراسات استعلامية عنهم، دون أي اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال، بل ركزت اهتمامها فقط على المرتبات

---

[1] مصطفي العمواسي وآخورن، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، عمان، دار جليس الزمان، 2008، ص52.

[2] فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن، 2010، ص416-417.

[3] بوهزة محمد، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، ملتقى حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009 .

[4] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص15

والمكافآت، حيث وصلت مرتبات ومكافآت رئيس بنك "ليمان براذرز" في 2007 حوالي 486 مليون دولار[1].

4 -استخدام أدوات مالية عالية الخطورة :

عرفت الأسواق المالية في العقود الأخيرة ظهور عدة أدوات مالية، بالإضافة إلى تطوير الأدوات التقليدية، الأمر الذي سهل التعامل في الأسواق المالية الدولية، وأصبح تقدير درجة المخاطرة أكثر يسرا، :ما أن عملية تطوير الأدوات المالية التقليدية وابتكار أدوات مالية جديدة، أزالت الكثير من المعوقات أمام المستثمرين والمقترضين المحليين، للتعامل في الأسواق المالية الدولية، وقد ساعدت على الاندماج فيما بين ذلك الأسواق إلى جانب تطوير الأدوات التقليدية لتكون أكثر ملائمة للتعاملات الدولية، ظهرت أدوات مالية أخرى أكثر، وتتمثل هذه الأدوات في المشتقات المالية (الخيارات، العقود المستقبلية، المقايضات)، والأدوات المستندة(توريق الدين) حيث حدثت أزمة كبيرة في أسواق البورصات العالمية وذلك بحدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب[2].

5 -ارتفاع حجم السيولة العالمية:

لقد تضاعفت حجم السيولة على المستوى العالمي فنتج عنها زيادة المضاربة، واتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، بحيث التبادلات المالية في الاقتصاد الحقيقي لا يمثل سوى 2،2 % من التبادلات العالمية بقيمة 44،800 مليار دولار من مجموع 2.069،300 مليار دولار سنة 1980إلى 1.406،900 مليار دولار سنة 2008 وتحولت وفرة السيولة إلى عجز هائل[3].

6 -تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي :

لقد حصلت تراجعات مهمة في أداء الأنشطة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي، وتتمثل مظاهر هذا التراجع في العجز في الميزان التجاري، العجز في الموازنة الحكومية، الذي بلغ 410 مليار دولار في عام 2008 وهو ما يمثل حوالي 2،9 % من الناتج القومي الأمريكي، تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الأمريكي، والتي وصلت حسب إحصائيات الخزانة الأمريكية في الأشهر الثلاثة (السابع والثامن والتاسع) من

---

[1] بوعتروس عبد الحق، سبتي محمد، مداخلة بعنوان السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة، 20-21 أكتوبر2009 ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 149 .

[2] أسماء دردور، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

[3] المرجع نفسه، ص11.

عام 2008 إلى الصفر، وتزيد أعباء المديونية، التي ارتفقت من 5 تريليون دولار عام 2000 إلى أكثر من 10 تريليون دولار عام 2008 [1].

7 -ارتفاع أسعار المواد الأولية :

إن موجة الارتفاع في أسعار المواد الأولية، التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة، ساهمت مساهمة كبيرة فيما وصلنا إليه من استنفاذ للسيولة والمدخرات، كما أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها المحروقات التي وصلت إلى حدود 148 دولار للبرميل لأول مرة إلى ارتفاع فاتورة العائدات، وهو ما ساهم في عجز العائدات عن تسديد أقساط القروض العقارية التي أدت انفجار الأزمة[2].

8 -اختلال النظام المصرفي :

وتتمثل مظاهر الاختلال في طبيعة هذا النظام المصرفي، وتتجلى هذه المظاهر في طبيعة النظام المصرفي المولد للنقود والائتمان المصرفي، غياب الإشراف والرقابة على البنوك [3]. التوسع في الائتمان بضمانات من الدرجة الثانية والثالثة، وبدون ضمانات حقيقية، السماح بالاقتراض من أجل المضاربة في الأسواق المالية، ربط مكافآت مدراء البنوك ولأعضاء مجلس الإدارة، نسبة معينة من الأرباح، وهذا ما شجعها على التوسع في منح الاقتراض والبحث عن الربح في الأجل القصير، بدون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة.

9 -نمو نشاط المضاربة :

من بين أكثر الأسباب وراء تهاوي الأسواق المالية التي تتم فيه دون وجود أدنى مبرر اقتصادي حقيقي لها، فتري سعر الورقة المالية يتضاعف عشرات المرات دون أي مبرر، فالأصل أن أي زيادة في سعر الورقة المالية، يقابلها زيادة في فعلية في قيمة الأصول التي تمثلها في الاقتصاد الحقيقي، ولكن هذا لم يحدث إنما الارتفاع والانخفاض في أسعار الأوراق المالية غالبا ما يعود إلى المضاربة.

10- القيمة العادلة :

دور القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية "IFRS" التي تسمح بالاستفادة من قروض إضافية عن الأصول المرهونة لدى البنوك بسبب ارتفاع أسعار هذه الأصول، وزيادة القدرة الائتمانية للمؤسسات

---

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، عمان دار إثراء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2010، ص74

[2] بوهزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] أسماء دردور، مرجع سبق ذكره، ص9.

غير المالية في أوقات استرداد أصولها المرهونة، مما يضعف النظام المصرفي، نتيجة عدم التحكم في زيادة التحكم زيادة المخاطر، وارتفاع التضخم بسبب ارتفاع أسعار الاصول مما أدى إلى انقطاع الصلة بين جملة السندات والمقترضين[1].

10 -إفرازات العولمة المالية :

وهي تعبر عن التحرير الواسع للأنشطة التجارية والخدمية، ولقد منحت هذه الخدمية، ولقد منحت هذه الإستراتيجية أصحاب رؤوس الأموال، حرية كبيرة في ممارسة نشاطهم دون قيود، ولا يهمهم سوى تحقيق مصالحهم المادية [2].

المطلب الثاني : دور المؤسسات المصرفية التقليدية في نشأ وتطور الأزمات

لم ينفرد علماء الاقتصاد والمصارف في ظل نظام المشاركة في نقد النظام المصرفي القائم على ما يسمى بالفائدة المصرفية وتبيان مفاسد هذا النظام، بل انظم إلى ذلك رواد الفكر الاقتصادي الليبرالي إلى أنه لا يمكن معالجة الأزمات إلا باستبعاد هذا النظام بالكلية من المعاملات المصرفية [3]. وسنتناول دور هذه المؤسسات في تطور الأزمات من خلال:

1- العمليات المصرفية مرتكزة على سعر الفائدة :

تعتبر المصارف التجارية أو التقليدية هي أدوات النظام المصرفي التقليدي وأساس النظام الاقتصادي المعاصر بدور الوساطة بين المقرضين والمقترضين بغرض الحصول علي الفائدة[4].

وسوف نوضح هنا بعض العمليات المصرفية التي تعتمد الفائدة كأساس لها وبمسميات مختلفة:

أ -خصم الأوراق التجارية "Discount of Bills":

يعتبر خصم الأوراق التجارية ذو أهمية للمصارف حيث يمثل حقلا هاما من حقول الاستثمار قصير الأجل والقابل للتصفية التلقائية، وتتلخص عملية خصم الأوراق التجارية في تقديم العميل للمصرف أو الصيرفي ورقة تجارية "شيك"، أو كمبيالة أو سند أدنى، قبل موعد استحقاقها من أجل الحصول على قيمة

---

[1] عبد السلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص3-6.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص 49.

[3] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4] فرويد كورتل، مرجع سبق ذكره ص 3.

السند المقدم حالا، بعد خصم الفوائد والعمولات التي يتقاضاها المصرف تغليبا [1]. وكذلك يجب الاتفاق على تحديد السقف –الحد الأقصى– المخصص العميل من ناحية مجموع ما يمكن أن يخصمه، فإذا تجاوز السقف توقفت عمليات الخصم لحين تسديد الديون وهكذا.

ب– القروض "Loans" :

يعد الإقراض من أهم الخدمات والنشاطات الرئيسية في المصرف التقليدي، لأن المصرف في الأصل تاجر ديون، كما تعد القروض من الأسباب الرئيسية التي طورت الأزمة المالية لسنة 2008 من خلال اعتماد الاقتصاد الأمريكي كثيرا عليها سواء بالنسية للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك والتسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال [2]. وهذا القرض هو مبلغ يمنح للتعامل مقابل تعده بتسديد هذا المبلغ في وقت لاحقا مضافا إليه نسبة الفائدة المحددة، وفي العادة يتم اقتطاع الفائدة سلفا أي عند تقديم القرض[3].

ج– السحب على المكشوف "Over Draft" :

إن البنوك التجارية تعتبر السحب على المكشوف تسهيلات تمثل خط ائتمان توضع في متناول العميل، حيث يتم السحب على المكشوف– عادة– عن طريق الشيكات أو بطاقات الائتمان، وهو ما يحصل عندما يتم سحب مبالغ من الحساب لدى البنك أكثر من الرصيد المتاح، وبالتالي يكون الحساب بالسالب، وحينئذ يجري حساب الفوائد، ويتم تقدير معدلات الفائدة بالنسبة إلى تسهيلات السحب على المكشوف على أساسها معدلات التعويم.

د– الودائع :

تقوم البنوك بصفتها أجهزة للوساطة المالية بجمع المدخرات، وهي ما يطلق عليها اسم ودائع المتعاملين والتأمين عليها لحمايتهم من فقدان ودائعهم في حالة إفلاس أحد البنوك [4]. وهذه الودائع في الحقيقة "مبالغ" يقترضها البنك من المودعين لأن القانون في شتى أنحاء العالم، يعتبر عقد الوديعة في البنك "عقد قرض"، بموجبه يقترض البنك من المودع مبلغا من المال على أن يعيد إليه في نهاية المدة المحددة أصل المبلغ مضافا إليه الفائدة المقررة وبغض النظر عن نتائج توظيف البنك لهذه الأموال من ربح أو خسارة[5].

---

[1] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2] ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] زايري بلقاسم مرجع سبق ذكره، ص7.

[4] أسماء دردور، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[5] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره،ص 7.

2- نتائج أعمال البنوك التقليدية :

يلاحظ أن عمليات التمويل العقاري وتوابعها والتي كانت السبب الرئيسي في الأزمة المالية 2008 تقوم على أساس الفوائد على القروض والتي أدت إلى حدوث التضخم، ويمكننا إنجاز الثغرات التي ينطوي عليها نظام الفائدة المصرفية فيما يلي:

أ -إهدار مبدأ التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية :

إن لجوء أصحاب الأموال إلى تقديم أموالهم إلى من هو مستند لدفع الفائدة بغض النظر عن جدوى المشروعات الاقتصادية التي من أجلها يتم الحصول على الأموال [1]. يعمل على تسديد الموارد الاقتصادية، أو كما تقول النظريات الاقتصادية "لا يحق التحقيق الأمثل للموارد الاقتصادية، "وهو الهدف الذي سعى علم الاقتصاد أساسا لتحقيقه، فلو تم التحويل على أساس المشاركة أو المضاربة لفكر صاحب رأس المال مرتين في مدى جدوى المشروع الذي من أجله يقدم أمواله.

ب -سوء توزيع الثروة :

تساهم البنوك التقليدية في سوء توزيع الثروة بين جميع المواطنين، فالبنوك التجارية تركز قروضها – بصحة عامة– في عدد محدود من العملات هم غالبا كبار التجار والمستثمرين على اعتقاد أن لدى هؤلاء من الملاءة ومن الضمانات ما يمكنهم من إعادة القروض والفوائد المستحقة في المواعيد المحددة، وكثيرا ما تنجم عن تموين صغار المستثمرين والحرفيين بسبب ضعف الضمانات وعدم وجود أملاك أخرى.

ج- الأزمات الاقتصادية الدورية :

يترتب على سعر الفائدة على سعر المال أثران خطيران، يعمل أحدهما على رفع تكاليف السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال (كما يسميه الاقتصادي الانجليزي كينز) وبالتالي اختلال التوازن الذي كان قائما بين عرض النقود ، وعرض السلع والخدمات لصالح عرض النقود وبالتالي ظهور بوادر التضخم.

[1] ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص4.

أما الأثر الآخر، فيتمثل في مدى ما يحدثه سعر الفائدة من إغراق المدخرين بتفضيل الإيداع على الاستثمار[1]. مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين عرض النقود وعرض السلع والخدمات أيضا في ظهور بوادر التضخم.

يترتب على ظهور بوادر التضخم انخفاض الدخول الحقيقية لدى الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الفعال فانخفاض معدلات التشغيل وتعطيل أدوات الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وبالتالي انخفاض الاستهلاك وانخفاض الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار، وفي النهاية ظهور مرحلة الكساد.

3- دور المصارف التقليدية في الأزمة :

لقد لعبت المصارف التقليدية دورا أساسيا لزيادة الأزمة، حيث تمثل ذلك فيما يلي :

أ -إعادة تقييم قيمة العقارات :

قامت المصارف بإعادة تقييم العقارات شكل دوري التي يستدين أصحابها برهنها، ولما كان سوق العقارات بارتفاع دائم في تلك الفترة، فإن هذا الأمر سمح لأصحاب العقارات بزيادة القروض المسموحة بناءا على هذا التقييم[2]. علما أن المصرف يعطي قرضا قد تعادل قيمته نصف قيمة العقار، فمثلا إذا كانت قيمة منزل شخص مليون دولار فيحق له سحب قرصا مقداره نصف مليون دولار، وبعد فترة يتم تقييم العقار من قبل المصرف، فيعطي قيمة غير حقيقية قد تبلغ مليوني دولار، وهذا يعني زيادة نسبة القرض المسحوب ليصل إلى مليون دولار، وهكذا يقوم المصرف بزيادة القيمة السوقية غير الحقيقية للعقار من أجل أن يزيد من توظيف رأسماله، وهنا بالغت الأسواق في تقييم قيمة العقارات حتى وصلت حدا بلغ فيه 20 ضعفا ثمن المنزل الحقيقي، ومعنى هذا أن العقار الذي قيمته الحقيقية مليون دولار قد أضحت قيمته عشرون مليون دولار.

ب- تعاملها بأسعار فائدة متغيرة :

قد فرضت المصارف في البداية معدلات فائدة منخفضة على المقترضين بغية تشجيعهم على الاقتراض، لكنها مارست عملية احتيال خفية، وبشكل لم ينتبه إليه أغلب المقترضين حينها، حيث ربطت سعر فائدتها، وبما أن معدلات فوائد البنك الفدرالي الأمريكي، وأضافت عليه سعر فائدتها، وبما أن معدلات فوائد

---

[1] حسين بورغدة، الأزمة المالية الأسباب الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2009/10/21، ص4 .

[2] يوسفات علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 2، 2009، ص5.

البنك الفدرالي الأمريكي منخفضة في ذلك الوقت فلم ينعكس ذلك على ارتفاع فوائد هذه القروض، لكن المصارف كانت تقصد من هذا الربط الاحتيال على الجمهور، والحصول على فوائد أعلى عندما يرفع الاحتياطي الفدرالي أسعار فائدته، وهذا ما حدث فعلا، وتمثل هذا القرار في محاربة التضخم، مما أدى إلى دخول الاقتصاد العالمي الكساد[1].

ج- تخفيض المدفوعات الأولى للقرض لسداد قيمة الفوائد:

ما تضمنه أحد شروط هو أن دفعات السنوات الثلاث الأولى من القرض تذهب لسداد قيمة فوائد القرض فقط[2]. وليس لسداد القرض ذاته، وهذا الأمر أدي ترك معظم المقترضين دون تملك أي جزء من منزلهم بعد مرور ثلاث سنوات على بدء دفعهم لأقساط القرض.

د- فرض أسعار فائدة على جزء هام من المقترضين :

قامت المصارف بإقراض أصحاب العقارات الذين يتميز سجلهم الائتماني ومركزهم المالي بالسوء في سداد القروض بفوائد أكبر، بدافع الربح السريع، وتوسعت في هذا الإقراض حتى بلغت قيمة القروض المقدمة ذات المخاطر العالية والعوائد المرتفعة حوالي 13،3 ترليون دولار، وهو ما شكل حوالي خمس إجمالي قروض الرهن العقاري[3]. ومن هنا أتت تسميتها Sulprime Mortgage.

هـ- مضاعفة قيمة القرض إلى ثلاثة أضعاف عند التأخر عن السداد أو عدم السداد :

الأمر الذي زاد من عقد الإقراض برهن العقار ينص في أحد بنوده على أن ترتفع الفوائد إلى حدود قد تصل إلى ثلاثة أضعاف قيمة القرض عند التأخر عن السداد أو عدم السداد، مما زاد في حجم الديون المعطاة، فعلى الرغم من استمرار المفترضين في السداد فإن الذين لا ينتهي، بل قد يدفع المدين عدة أمثال الدين الأصلي دون أن يتمكن من سداده، وهذا الأمر أدي إلى إعسار المقترض بحيث لا يتمكن من الكثير من سداد ديونهم، وهذا يعني أن الشخص الذي يملك العقار الذي قيمته الحقيقية مليون دولار، قد وصل قيمة القرض المسحوب عليه إلى ثلاثين مليون دولار، نتيجة التقييم غير الحقيقي، ومضاعفة قيمة القرض إلى ثالثة أضعاف عند التأخر عن السداد أو عدم السداد.

---

[1] بن نعمون حمادو، طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2009/10/21، ص3.

[2] ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره ص11 .

و- التوريق (تسديد الديون) :

لما بدأت مؤشرات انخفاض أسعار العقارات التي كانت أسعارها مرتفعة، فإن المصارف الأمريكية قامت بعملية احتيال لتخفف من ثقل الأزمة عليها وتدويلها وتحويلها إلي الدول الأخرى، وذلك من خلال قيام هذه المصارف بطرح سندات للرهن العقاري، وبيعها مقابل إعطاء مشتري هذه السندات فوائد عالية [1]. فقامت حينئذ الشركات والبنوك والأفراد وصناديق الاستثمار في مختلف أنحاء العالم بشرائها باعتبار أنها مضمونة ومؤمن عليها لدى شركات تأمين كبيرة بعضها AAA وبعضها AA[2].

ومما زاد في تشعب الأزمة وصعوبة معالجتها قيام مشتروا هذه السندات ببيعها مرة أخري والحصول على فوائد أكبر أو برهن سنداتهم ليحصلوا على قرض جديد من بنوك أخرى [3]. بعد ذلك بدأت مظاهر الأزمة بالتكشف رويدا رويدا وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، ودخل الاقتصاد العالمي في كساد يوصف بأنه الأسوأ من نوعه منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929 .

المطلب الثالث : آثار الأزمة المالية العالمية

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية من أخطر الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي منذ 1929، وانتقلت آثارها إلى مختلف دول العالم وكانت تأثيراتها على عدة مجالات تتمثل فيما يلي:

1 -آثار الأزمة على أسواق رأس المال :

إن أول تداعيات الأزمة المالية كانت على البورصة الأمريكية، إذ انخفض مؤشر دار جونز الصناعي للأسهم الشركات الأمريكية الكبرى من 9258 نقطة إلى 8579 نقطة أي بمقدار 679 نقطة وبمعدل 3,7% [4]. وقد انتقلت الأزمة إلى معظم الأسواق المالية، فبعد هبوط أسهم بورصة وول ستريت انخفض المؤشر العام في أهم البورصات العالمية.

---

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص5 .

[2] ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره،ص10 .

[3] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص12 .

[4] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 5 .

2- نقص السيولة النقدية :

لقد قدمت المؤسسات المالية الأمريكية تسهيلات ائتمانية لجميع فئات المجتمع الأمريكي قصد شراء عقارات بالتقسيط وبأسعار فائدة متدنية 1% وبدون ضمانات سوي ملكية العقار، مما أدي إلى استنزاف خطير للسيولة النقدية وحصريا في الأصول العقارية ضعيفة السيولة، وبعد ارتفاع سعر الفائدة إلى 25,5 % مما أدي إلى عدم مقدرة الأفراد تسديد أقساط القرص وبالتالي الرفع من حدة استرداد العقار للمؤسسات العقارية وترتب على ذلك إغراق الاقتصاد الأمريكي بعقارات منخفضة القيمة مما نتج عنه امتصاص للسيولة النقدية بالمؤسسات المالية العالمية، كما أن فقدان الثقة ما بين المؤسسات المالية في مجال التعاون فيما بينها في منح الائتمان أدى إلى ندرة واسعة في السيولة النقدية بالأسواق العالمية.

3 – الركود الاقتصادي :

أدت الأزمة العالمية إلى دخول الاقتصاد العالمي في ركود اقتصادي نتيجة انخفاض الاستهلاك وتقليص إنفاق الشركات والنشاط الإسكاني، وانعكس ذلك على العجز في الميزان التجاري للدول المتقدمة، إذ انخفضت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قياسيا خلال سنة 2008 بلغ 455 مليار دولار بزيادة قدرها 50 مقارنة بسنة 2007، وحقق الميزان التجاري لدول الاتحاد الأوروبي في سنة 2008 عجزا بقيمة 24،2 مليار أورو (ما يعادل 36 مليار دولار) مقارنة بـــ 1,16 مليار أرو سنة 2007 [1].

وأدى ركود الاقتصاد العالمي إلى انخفاض الاستثمار وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية، أي خلق عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية حيث ثبت الهلع والفزع في أوساط المستثمرين، مما دفعهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر واتجاههم نحو استثمارات آمنة وقليلة المخاطر.

4 -تفاقم البطالة :

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية وقد تأثر سوق العمل بعد الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب ونقص التمويل مما دفع بالمؤسسات بتسريح عدد هائل من العمال [2]. وفي دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي فإن عدد الأفراد المقرضين للبطالة على مستوى العالم وصل 210 مليون شخص سنة 2008 بعد ما كان 190 مليون شخص سنة 2007

[1] المرجع نفسه ، ص 6 .

[2] عبد الله شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص6 .

الأمر الذي دفع برئيس المكتب الدولي للعمل إلى القول " نحن في حاجة إلى عمل سريع ومنسق للحكومات لتفادي أزمة اجتماعية يمكن أن تكون قاسية مستدامة وعالمية[1].

المبحث الثالث : علاج الأزمة المالية

تمهيد :

إن علاج الأزمة المالية كان لا بد أن يتخذ عدة أشكال في عدة دول باعتبار أن الأزمة خلقت عدة جوانب سلبية وأثرت بكثرة على اقتصاديات هذه الدول وسنتناول في هذا المبحث عدة حلول نعرضها فيما يلي :

المطلب الأول : الحلول التقليدية لمواجهة الأزمة

تتميز هذه الحلول بكونها حلول إسعافية وليست وقائية أو جذرية ولا تضمن عدد تكرار هذه الأزمة ولكنها تحتوي على عنصر مميز وهو المنطقية وسنذكر منها:

1 -منع تداول سندات الرهن العقاري :

وهذا سيحصر نطاق أي أزمة مستقبلة بين المقرض والمقترض وبذلك بتوجب على المصارف الاستثمارية أن تمول هذه السندات من مواردها الخاصة ولن تستطيع أن تمول سندات الرهن الجديدة من خلال توريق سندات رهن قديمة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة ديون هذه المؤسسات إلى أصولها المملوكة ومن ثم انخفاض مخاطر الائتمان.

2 -تأميم المؤسسات المالية أو تركها تواجه مصيرها :

يوصى هذا الحل بأن تؤمم جميع المؤسسات المالية والشركات المتعثرة أو ببساطة ترك الخيار للإفلاس نتيجة لتعثر سنداتها وتعود المصارف المؤممة لخلق الأموال عن طريق الإقراض كما كانت تفعل في السابق ويرى أنصار هذا الحل مرونة أكبر للمصارف في تلك الشركات الأخرى المدنية لهل أيضا جزئيا أو كليا في مقابل قروضها المستحقة، وذلك سيساعد في إعادتها للحياة من جديد بدلا من أن تعلن إفلاسها.

[1] حسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص13 .

3 -انخفاض أموال الصناديق السيادية لشراء الأصول المالية عالية المخاطرة :

كثرت دعوات الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية في أعقاب الأزمة المالية العالمية إلى استخدام فوائض موازنات بعض دول الخليج العربي وفوائض صناديقها السيادية الخاصة وبعض مصادر تمويلها في شراء بعض السندات المتعثرة إلا أن هذا الطرح يتسم بالغرابة فالفوائض المالية لدول الخليج العربي لا تكاد تذكر مقارنة باحتياطات الدول الكبرى

4 -برنامج مشاركة تمويل الراهنين من قبل المؤسسات المالية المقرضة :

بعد إعادة تقويم سندات الرهن العقاري مقابل حصولها على حقوق مستقبلية في المنازل المرهونة بعد تسديد كامل قيمة السندات المستحقة وانتقال ملكية هذه المنازل إلى هؤلاء الراهنين ممكن أن تحقق هدفين:

- إعادة تقويم السندات المرهونة يشكل يخفف من تكلفة السداد ويوجد سوق ثانوية لتداول هذه السندات.

تقليل عدد الرهونات في السوق وذلك سوف تقلل من انخفاض السعر.

5 -إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري :

زيادة حالات نزع الملكية العقارية المرهونة خلال 2007 كان أحد أهم أسباب الأزمة لذلك يوحي هذا الحل يمنح المقترضين زمنا أطول لسداد أقساط سندات الرهن العقاري المترتبة عليهم من خلال إيقاف الحجز لمدة لا تقل عن 6 أشهر قابلة للتجديد[1].

6 -ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام :

بمختلف أنواعها وإعطائها مجالات واسعة للكشف عن كل الجرائم التي تحدث في الدول وبث كل المؤشرات والدسائس التي تروج من أجل شن الحروب الاستباقية فإن وظفت وسائل الإعلام توظيفا سليما قد يكون لها مفعولا جيدا في التقليل من حدوث هذه الأزمات وردعا لفاعلها[2].

---

[1] نبال محمود قصبة، حسين الفحل، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب التداعيات والعلاج، مجلة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، عدد 1، 2012، ص 560-562 .

[2] إبراهيم بن كروان السعدي، قراءة في الأزمة م المعاصرة،ط2، دار جرير، 2009، ص 333.

المطلب الثاني : معالجة الدول العربية للأزمة المالية

انطلاقا مما أحدثته الأزمة من آثار عميق في اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة باعتبار أن تعاملاتها واسعة وكثيرة ولهذا فأن حكومات هذه البلدان لن تبقى مكتوفة الأيدي بل تدخلت لمواجهة هذه الأزمة والآثار السلبية المنجزة عنها وسنستعرض في هذا المطلب الحلول التي قامت بها بعض البلدان الغربية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وخطط الإنقاذ التي قامت بها والقيم التي عقدت لحل هذه الأزمة في العديد من البلدان وسيكون تفصيلها كالآتي:

1 -خطط الإنقاذ :

حيث قامت عدة دول بوضع خطط لإنقاذ بلادها من الهلال الذي سببته لها الأزمة المالية ومن بين خطط الإنقاذ نذكر ما يلي:

أ -خطة الإنقاذ الأمريكية :

اعتبرت هذه الخطة كأكبر تدخل حكومي في الأسواق المالية منذ أزمة الكساد الكبير 1929 وتقوم هذه الخطة أساسا على ضخ حوالي 700 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي وتخفيض سعر الفائدة إلى 0،25 علاوة على إجراء تخفيضات ضريبية تصل إلى 145 مليار دولار تعرض لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي[1].

وكذلك سعت من خلالها إلى شراء أصول هالكة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى وتضمنت ما يلي :

أ. ضمانات المكلفي الضرائب :

يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل، تساهم في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع الشركات والبنوك المركزية لدول أخرى، رفع سقف الضمانات للمودعين لمدة عام واحد، إعفاءات ضريبية للطبقة الوسطى والشركات ب 100 مليار دولار.

[1] بوهزة محمد ومرزوقي رفيق، مرجع سبق ذكره، ص4.

ب. تحديد تعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم :

منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين تم تسريحهم، منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة لها.

ج- المراقبة والشفافية :

يشرف مجلس المراقبة على تنفيذ الخطة ويضم رئيس الاحتياطي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

يحافظ على مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عملات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.

د- إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات :

وتتجلى في :

حماية المالكين المهددين بالمصادرة لمساكنهم، السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدنيين الذين يواجهون صعوبات، مساعدة البنوك المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري[1].

وأوصى كل من محافظ البنك الفيدرالي إلى وزير الخزانة الأمريكي بضرورة تخفيض كم كبير من التمويل لإعادة الاستقرار للقطاع المالي الأمريكي كذلك تدخلت الحكومة الأمريكية في سوق المال وذلك بمنح البيع على المكشوف لنحو 799 سهم مدرجة في السوق الأمريكية.

وتبلغ التقديرات المبدئية للتكلفة المالية للخزانة الأمريكية في المشروع الذي قدمته إدارة "بوشن" في سبتمبر 2008 بحوالي 70 مليار إلى تريليون دولار أمريكي، والمفارقات الغربية أن وصفة العلاج التي تطرحها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الأزمة تتعارض مع ما تنادي به حرية القطاع المالي، وفي إطار الخروج من الأزمة في أيضا فإن اللجوء للتأميم بات حلا مطروحا كورقة أخيرة في أيدي تلك الحكومات للدفاع عن الاقتصاد القومي، وقد شهد تسلسل تأميم بعض المؤسسات المالية حلقات عديدة، منها تأميم IMAG MAC أحد أكبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

الأمريكية، وذلك في 2008، فضلا عن إنقاذ شركة التأمين الكبرى AIG مقابل امتلاك الحكومة لحصة تبلغ حوالي 80 % من الشركة[1].

كما أيضا بصياغة خطط إنقاذ لأهم القطاعات والصناعات والصناعات الرئيسي ة ومنها علي الخصوص صناعة السيارات كما صادق مجلس الشيوخ على ميزانية سنة 2002 بقيمة 3 تريليون دولار وذلك للقضاء على العجز المتنامي حتى سنة 2012 كما تم التركيز على الاتفاق خلال هذه السنوات على زيادة معدلات التشغيل وتخصيص استثمارات ضخمة في مجال الصحة الأمريكية الجديدة باعتماد خطة تحفيز اقتصادي بقيمة 725 مليار دولار[2].

ج. خطة دول مجموعة البلدان الصناعية :

حيث اجتمع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى ألا وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، وكندا، في أكتوبر 2008 في واشنطن وتعهدوا بالعمل معا لإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية العالمية واستعادة التدفقات النقدية ودعم النمو الاقتصادي العالمي واتفقوا على خطة تحرك تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال.

-اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الرسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى (أي التي يؤدي لإفلاسها إلى حالات إفلاس أخري) والسعي إلى عدم إفلاسها بتملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية.

-استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائهم عن طريق ضمانات قوية من قبل السلطات العامة.

-القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية.

-مواصلة التحرك معا من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي[3].

---

[1] عبد الله شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] حسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص16 .

[3] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص13 .

ومنه نستنتج أن الدول الصناعية السبع تعهدت بإيجاد كافة الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة للمؤسسات واستعادة ثقة المودعين، من خلال تأمين ودائعهم عن طريق توفير ضمانات من قبل السلطات العليا[1].

ج -الخطة البريطانية للإنقاذ:

بمقتضى هذه الخطة فقد قامت الحكومة البريطانية بضخ حوالي 37 مليار جنيه استرليني بـــ " 4" بنوك "اتش بي أو أس" و"روايال بنك أف اسكتلندا" و"لويدزني ا سبي"[2].

حيث شملت هذه الخطة ما يلي :

-خطة لضخ مليارات الجنيهات الاسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ما يصل إلى 250 مليار جنيه من أموال دافعي الضرائب وذلك لضخها إلى البنوك.

- عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها.

-توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي لمواصلة تقديم القروض المتوسطة الأجل من أجل الدعم[3].

د- الخطة الفرنسية في معالجة الأزمة المالية :

بالإضافة إلى في خطة دول مجموعة البلدان الصناعية كان لها تأثير أقل بسبب القيود التي ترفضها الحكومة على بنوك الاستثمار[4].

حيث اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ البنوك بمبلغ 491 مليار دولار وترمي الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في أسواق وضمان إعادة تمويل البنوك في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين البنوك، وقد أكد الرئيس نيكولا ساركوزي على أن ما ستقدمه الدولة من مساعدات لن يكون هدية للبنوك وأن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى وأنه ربما لا يضخ كاملا في حال عودة

---

[1] بوهزة محمد ومرزوقي رفيق، مرجع سبق ذكره، ص5 .

[2] المرجع نفسه، ص4 .

[3] سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي، في معالجة الأزمة المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر، سوريا دمشق، 2008، ص 84-85

[4] المرجع نفسه، ص84.

الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجددا وأن الدولة ستشكل هيئة مالية لمراقبة البنوك ولن تسمح بالإعلا ن إفلاس أي مؤسسة مالية وستتم محاسبة المسؤولين عن أي تجاوزات[1].

والجدول التالي يبين ويلخص جل ما قامت به الدول في علاج الأزمة المالية :

الجدول رقم (1) : يمثل التدابير المتخذة من طرف الدول الغربية للحد من الأزمة المالية 2008

الدولة	مبلغ الخطة	التدابير المعتمدة
الولايات المتحدة	700 دولار	-تقديم مساعدات للعائلات والتقليل من ارتفاع حالات عدم القدرة على التسديد -التدخل من قبل الفدرالي للقيام بدور مقرض الملاذ الأخير -اعتماد سياسة نقدية مرنة بضخ السيولة والتأثير على سعر الفائدة -تخفيض الضرائب على الشركات والطبقات المتوسطة
بريطانيا	640 مليار أورو	-صندوق إعادة رسكلة البنوك إلى غاية 47 مليار دولار ضمان القروض ما بين البنوك 321 مليار أورو سيولة بمبلغ 256 مليار أورو
ألمانيا	480 مليار أورو	-صندوق إعادة رسكلة البنوك إلى غاية 80 مليار أورو ضمان القروض ما بين البنوك إلى غاية 400 مليار أورو
فرنسا	360 مليار أورو	-صندوق إعادة رسملة البنوك بـــ 40 مليار أورو وكذلك لضخ السيولة ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 320 مليار أورو

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص13.

هولندا	200 مليار أورو	-صندوق إعادة رسملة البنوك بـــ 20 مليار أورو وكذلك لضخ السيولة ضمان القروض ما بين البنوك بـــ 180 مليار أورو
إسبانيا	100 مليار أورو	ضمان القروض ما بين البنوك بـــ 100 مليار أورومع وجود رسملة بنكية
إيطاليا	100 مليار أورو	تلتزم الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمان استقرار النظام المالي

المصدر :

قدي عبد الحميد، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرةن 2009، ص 15-16 .

2 -القمم المالية لمواجهة الأزمة المالية :

إن الخوف من انعكاسات الأزمة حتم على معظم الدول الاجتماع في عدة قمم متحدين لأجل التصدي لهذه الأزمة ومعالجة الآثار المترتبة عنها بعدة اقتراحات وفيما يلي سنستعرض هذه القمم بالتفصيل:

أ -قمة باريس 04 أكتوبر2008 :

قمة أوروبية ضمت ألمانيا، ايطاليا، فرنسا، وبريطانيا، واعتمد ت خطة اسعجالية تقدم للدول الأوروبية الأخرى، شارك فيها زعماء البلدان السابقة وكذلك رئيسية وكذلك رئيسية المفوضية جوزية وعقد الاجتماع من أجل بحث كيف تواجه كل من الاقتصاديات الأربع الكبرى في أوروبا هذه الأزمة وتم رفض اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بخصوص تأسيس صندوق أزمات بمبلغ 300 مليار أورو، وتم الاتفاق من الزعماء بالعمل معا.

ب -قمة وزراه مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ 2008/10/17 :

يضم 27 دولة وذلك لوضع إستراتيجية لحل الأزمة ووافق الوزراء خلال اجتماعاتهم على توفير ضمانات لحساب التوفير وقد استجابت أسواق المال الأوربية بشكل إيجابي إلى حد ما إلى القرارات التي أعلنها ممثلوا الاتحاد الأوروبي لحماية إيداعات البنوك.

ج -قمة بروكسل 15 أكتوبر 2008 :

اجتمع قادة الاتحاد الأوربي لدراسة خطط مستعجلة لإعادة الثقة إلى المصارف التي تأثرت الأزمة العالمية، واستهدف اللقاء مقاربة وجهات النظر لتحديد أثر تحرك موحد لطمأنة الأسواق المالية في المنطقة وفي ختام القمة دعي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى ضرورة تفكير دول الاتحاد الأوربي جديا في خطة جديدة لإنقاذ الاقتصاد الأوروبي.

د- قمة بكين 25/24 أكتوبر 2008 :

قمة أوروبية آسيوية في بكين لمناقشة سبل توسيع التعاون لاستعادة ثقة المستثمرين وتقويتها وتجاوز تداعيات الأزمة المالية ويضم الاجتماع 16 دولة تجري فيها 60 من المعاملات التجارية الدولية وقد تعهد الزعماء في مسودة البيان الختامي بإعادة صياغة النظام المالي العالمي ومنح صندوق النقد الدولي دورا قياديا في مساعدة الدول الأكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية وكذلك دعم استقرار البنوك المتعثرة ووفق انهيار أسواق أسواق الأسهم الإقليمية [1]. تعهد الزعماء بالتعاون في معالجة الاضطرابات في الوقت المناسب[2].

هـ- قمة دول منطقة الأورو :

صادقت دول الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2008 بروكسل على الخطة الأوروبية المشتركة لمواجهة الأزمة المالية بموافقة على منح ضمانات حكومية للقروض المصرفية المتبادلة بين بنوك دول الاتحاد الأوروبي، والنظر إلى إمكانية التأميم الكامل أو الجزئي للبنوك التي وجدت نفسها على حافة الإفلاس مع الاتفاق على عقد قمة اقتصادية من أجل إصلاح المنظومة المالية العالمية، وتعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى 5 أعوام في تكملة لجهود البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عملية التسليف بين البنوك.

---

[1] ضياء مجيد الموسمي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، أفريل 2010 ، ص 75-106.

[2] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص14.

المطلب الثالث : مواجهة الدول العربية للأزمة المالية

إذا كانت الأزمة المالية خلفت أثارا كبيرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة التي ضربتها نتيجة الأسباب المذكورة سابقا لكن هذا لا يعني أن الاقتصاديات العربية في منأى عن آثارها السلبية فإن أغلبية الدول العربية تأثرت سلبا بتداعيات هذه الأزمة، ولو بدرجة متباينة بينهم[1].

حيث حاولت الدول العربية جاهدة للحد من أثر الأزمة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

أ -إجراءات دول مجلس التعاون الخليج للحد من آثار الأزمة المالية :

اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية [2]. ومن بينها نذكر ما يلي:

- **الكويت :**

قامت بضخ مليارات الدينارات كسيولة في الأسواق وعرض البنك المركزي لأموال لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر قصد توفير السيولة للبنوك خاصة بعد هبوط أسعار البورصة في الفترة الأخيرة.

- **الأمارات :**

منح المصرف المركزي الإماراتي قروض قصيرة الأجل بقيمة 50 مليار درهم أي ما يعادل 13،61 مليار دولار وخصص تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية، ومن جهة أخرى ولتدعيم حجم السيولة النقدية في البنوك قام بإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تبقى عن مدتها 14 يوم.

---

[1] حسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] محمد أحمد زيدان، بحث حول فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها جذورها وتبعيتها الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي كلية العلوم الاقتصادية، 14 آذار 2009، ص31.

➢ **قطـــر :**

بغية تعزيز الثقة في سوق الأوراق المالية بادوحة قررت هيئة الاستثمار ما بين 20% و10 % من رأسمال البنوك المدرج في السوق لتعزيز ثقة في الملائة المالية للبنوك وتم تدعيم ذلك بشراء أسهم محلية لدعم أسعار البورصة خاصة بعد الانخفاضات المتتالية التي عرفتها البورصة وقامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية.

➢ **السعودية :**

أعلن البنك المركزي السعودي عن توفير سيولة نقدية تحتاجها البنوك، ومنحها خيار اقتراض ما قيمته 75% من الأوراق المالية الحكومية والتي تبلغ قيمتها مليار ريال كما قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5% وكذلك خفض 10% معدل الاحتياطي الإجباري الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من 5.

➢ **البحرين :**

صرح محافظ البنك المركزي البحريني سلامة الأوضاع خاصة وأن كل بنوكها تستثمر أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصاديا وليس من الأدوات المالية المشتقة[1].

كما أعلن بنك الاستثمار البحريني إنفستكورب إطلاق صندوق بقيمة مليار دولار بالتعاون مع صندوق سيادي خليجي للاستثمار في الديون العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية، وذكر البيان أن الصندوق سيشتري قروض كاملة وأوراق مالية مدعومة بضمانات رهن عقاري في الولايات المتحدة.

ب رؤية عربية مستقبلية لمواجهة الأزمة المالية :

إذن بالنسبة للدول فإنه من الأفضل قياسها باتخاذ ما يلزم لتوقي وقوع أزمة مالية كالتي ضربت النمور الآسيوية سنة 1997-1998 وذلك بأن: تتخذ مجموعة من السياسات والإجراءات والإصلاحات التي ينبعي أن يقوم بها كل بلد عربي على انفراد وبما يحقق في النهاية الهدف الواحد لدول المنطقة يقوم كل بلد عربي بالآتي :

[1] فرويد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

1 –إلغاء معوقات التصدير وتأسيس نظام للمدفوعات يستند إلى سياسة نقدية منسقة وتبني أسعار صرف واقعية.

2 –تأسيس وتحديث البورصات وتطويرها فنيا وتنظيمها وذلك لزيادة حجمها.

إجراء تغيير هيكلية على أنواع الصفقات التي تتم في أسواق المال العربية وذلك باستحداث أدوات التداول المطورة.

3 –نشر الوعي الاستثماري بين صفوف أصحاب رؤوس الأموال الشركات وضمان توفير المعلومات عن أنشطة الأسواق المالية العربية للمستثمرين العرب في داخل الدول العربية وخارجها.

4 –إعادة النظر في برامج منح الائتمان والسماح بإعطاء مزايا للقروض الإنتاجية.

5 –تشجيع إقامة المصارف الإسلامية التي أثبتت نجاحها رغم حداثة تجربتها[1].

[1] إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية، الأسباب الآثار والمعالجات ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فلسفة في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمونتس العراق، 2011، ص25 .

خاتمة الفصل :

شهد الاقتصاد العالمي أزمة حرجة جراء ما تعرض له القطاع العقاري في الولايات المتحدة من نقص القروض المرتبطة به تلك الأزمة، تلك الأزمة التي لم تقتصر على الأسواق الأمريكية وحدها بل أصبحت ككرة الثلج التي تحرك عبر القارات لتضرب أسواق المالية العالمية من رأسمالها لها إلى جنوب ليلحق بها خسائر فادحة مما يشكل تهديد الاقتصاديات كل الدول عبر مسيرة قطار العولمة الأمريكية التي تجوب كل المحطات العالمية

وقد مست (أثرت) الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية والتي كانت تأثيراتها قوية على قطاع العقارات في عدد من الدول الخليجية، وكذلك في مصر حدوث تأثيرات ضعيفة على السوق المحلية، أما بالنسبة للبورصات العربية فإنها شهدت حالة من التذبذب والاضطراب أيضا لكنه أقل حدة عن غيرها من البورصات العالمية، بالإضافة إلى تدني الاستثمارات الأجنبية في الأسواق العربية وامتد التأثير السلبي لهذه الأزمة إلى أسواق صرف العملات لاسيما أن تفاقمها أدى إلى تعرض صرف أسعار الدولار إلى مزيد من التراجع بقوة.

خلاصة القول أن الأزمة المالية التي شهدها القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص، والعالمي بشكل عام، أدت إلى إعادة النظر في تركيبة وأدوات النظام المالي العالمي والتي اعتبرت إلى غاية حدوث الأزمة من المسلمات المستقرة في النشاط المصرفي والمالي، وقد أدت النتائج الكارثية لهذه الأزمة إلى إصلاحات هامة من شانها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الحقيقي لأعلى القطاعات المالية، ومن جهة أخرى فإن هذه الأزمة تؤكد مرة أخرى على ضرورة الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي من ناحية النظير والممارسة ليصبح بديلا للأنظمة الاقتصادية الوضعية.

الفصل الثانـي

مقدمة الفصل :

إن تكرار وتعداد الأزمات المالية أثبتت عدم نجاعة السياسات المتبعة من قبل الدول في معالجتها وإن كانت فعالة في المدى القصير فهي ليست كذلك على الأمر المتوسط والبعيد فأسواق المال اليوم بحاجة إلى بديل يضمن الحد من حدوث هذه الأزمات على المدى الطويل وقد وجد الاقتصاد الإسلامي نفسه متوجا بمعالجة هذه الأزمة وفقا لأصول الشريعة من خلال تميزه بأسس الثبات والصلاحية في التطبيق في كل زمان ومكان وإبرازه لمفاهيم ومبادئ إسلامية مما جعلنا نسعى من خلال هذا الفصل إلى البحث عن أنجع الآليات الممكنة التي من شأنها أن تحقق إدارة فعالة لمثل هذه الأزمات الناتجة عن إتباع طرق وأساليب منافية للشريعة الإسلامية حيث ساهم الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية من خلال محاربة الاكتناز وعدم إتباع سياسة التقطيع في السوق وسنحاول فيما يلي الإحاطة بكل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي وأهم الخصائص المميزة له والأهداف التي يسعى لتحقيقها والمصادر المعتمدة في ذلك وكيف نظر هذا الاقتصاد للأزمة المالية والأسباب المؤدية لها من منظوره وأهم الإجراءات المتخذة وبدائل تمويله للخروج من الأزمة والدور الهام الذي لعبته البنوك الإسلامية للتصدي للأزمات المالية المتكررة.

المبحث الأول : عموميات حول الاقتصاد الإسلامي

إن الاقتصاد دورا هاما في استقرار الأمم والمجتمعات حيث وجدت أنظمة اقتصادية مختلفة كالنظام الرأسمالي والاشتراكي وكلها من اجتهاد البشر القابلة للتعبير عل خلاق نظام الاقتصاد الإسلامي الذي يستمد أصول ومبادئه من الدين الإسلامي، فهو أساس التقدم والتنمية والاستقلال الاقتصاد، وسنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة بكل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي من خلال نشأته وتطوره ومبادئه وأهم المميزات التي يتميز بها والأهداف التي يطمح للوصول إليها.

المطلب الأول : نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي ومبادئه

أولا : نشأة الاقتصاد الإسلامي

نجد أن مبادئ الاقتصاد الإسلام ي وجدت مع مجيء الإسلام قبل 14 سنة قرنا ومع ذلك لم يكن علما مستقلا بذاته ولا فرعا من فروع العلوم الشرعية التي ظهرت في القرن الثاني والثالث من الهجرة، فلم يظهر بهذه التسمية حتى النصف الثاني من القرن ال 20 حيث كتب عنه في العديد من كتب الفقهاء مثل "الخراج" "الأموال" "الكسب" ولكن خصت فقط الشريعة، أما الكتب الحديثة فقد ركزت على مبادئ النظام الإسلامي مثل كتاب مالك بن نبي في الجزائر، وفي العقدين الأخيرين ظهرت البحوث التي تستخدم الأدوات التحليلية الاقتصادية المترافقة مع القيم الإسلامية وبعدها مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا انتشر ما يسمي بالاقتصاد اللاربوي ولقي إقبالا كبيرا ودرس حتى من الغرب أيضا وذلك لفضله واستخدامه الأمثل للموارد[1].

ثانيا : تطور الاقتصاد الإسلامي عبر العصور

قرر الإسلام أصول الاقتصاد منذ بداية التشريع الإسلامي وكانت حياة الرسول نموذجا حيا لتطبيقه والذي استمر حتى زمن الخلفاء الراشدين وبقي في تطور عبر العصور وسيتم توضيح هذا التطور من خلال ما يلي :

1. **عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :**

كان النظام الاقتصادي للدولة الإسلامية في مكة آنذاك قائما على أساس إشباع حاجات فقراء المسلمين، وهذا يأتي من الأموال المتبرع بها من طرف الصحابة وكانت الزكاة اختيارية، ولكن عند مهاجرة

[1] كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2002، ص2.

الرسول صلى الله عليه وسلم نزلت آيات أوجبت الزكاة وتولت السنة النبوية بيان الشروط التي يجب أن تتوفر في المزكي وماله.

2. الخلفاء الراشدون :

أ. خلافة أبي بكر رضي الله عنه :

لم يختلف النظام الاقتصادي في عهد أبي بكر عن الرسول صلى الله عليه وسلمن حيث نجد نفس الموارد المالية (الزكاة، الغنائم، الجزية)، ونفس السياسة المالية (اتخاذ قرارات الإنفاق).

ب. خلافة عمر رضي الله عنه :

حيث كثرت الأموال في زمنه فقام بترتيب وإحكام موارد الدولة وحارب الانحراف، ويعتبر أول من أمر بسك النقود ولكنها لم تأخذ الشكل الرسمي إلا في عهد الخلافة الأموية (عبد المالك بن مروان)، فكانت سياسة عمر حكيمة في الاتفاق بما يعود على المسلمين بالنفع.

ج. خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه :

سمح عثمان للمسلمين باقتناء الثروة وامتلاك الأراضي كما كان عهده يتسم بالرخاء فأدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وقد فرق بين الأموال الظاهرة والباطنة، واعتبر زكاة أصحاب المال وعروض التجارة التي يقدمونها له بأنفسهم أموال باطنة واكتفى بجباية الأموال الظاهرة.

د. خلافة على رضي الله عنه :

كانت سياسته تشتمل على أسس عظيمة في فرض الضرائب وتنظيمها، وتدعيم النظام المالي للدولة بقواعد متينة تزيد من عمرانها وحفظ أموالها وتحول دون خرابها أو إفلاسها [1].

3. كتب الفقهاء والفلاسفة :

أبدع العديد من العلماء من خلال كتبهم الزاخرة والتفسيرات ودراسة النقود والاقتصاد والعديد من القضايا والجوانب ونذكر منها: كتاب الخراج لأبي يوسف، كتاب الاكتساب في الرزق لمحمد بن الحسين الشيباني، كتاب الأموال لأبي القاسم بن سلام، وضمنت هذه الكتب بعضها في التحليل إلى جانب القضايا

[1] علي فيصل علي الأنصاري، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2008-2009، ص8-9.

الفقهية وتحليلات اقتصادية، ثم بعد ذلك ظهرت كتابات لعلماء المسلمين الذين تعرضوا لبعض القضايا الإسلامية مثل متاب صعوبات المقايضة ووظائف النقود لحامد الغزالي وكتاب محاسن التجارة لأبي الفصل جعفر بن علي الدمقشي وكتب ابن تيمية وابن القيم وابن خلدون وهو يعتبر أول من بحث في القضايا والمسائل الاقتصادية بطابع تحليلي وكذلك كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي ببحثه عن أسباب غلاء المعيشة وكلها تناولت الاقتصاد من كل جوانبه الدينية والخلقية.

4. الدراسات والأبحاث :

ففي العصر الحديث ظهر الاهتمام بالأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي والمبادئ والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي وجاءت الدراسات والأبحاث في هذا المجال ذات طابع فقهي ومذهبي ويتضح ذلك من خلال الإسهامات الفردية من الكتب المعاصرة والإسهامات الجماعية مثل أسابيع الفقه كأسبوع الفقه الأول في باريس 1901 نوقشت فيها موضوعات كالربا والتأمين والتكافل والاحتكار، وكذلك المؤتمرات الإسلامية التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر 1964 المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي حيث تحول الاقتصاد حيث تناول مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ويعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول بالاقتصاد الإسلامي وبعدها تم أنشاء مؤسسات كان لها دور في تطور الدراسات والأبحاث المتخصصة في الاقتصاد مثل أبحاث جامعة عبد العزيز في جدة 1977 ودراسات أم القرى ... وغيرها ولا زالت الجهود متواصلة إلى غاية اليوم لاكتشاف محاسن الاقتصاد الإسلامي وتبقى الدراسات تتوجه من الحسن إلى الأحسن في حل جميع الأزمات المالية للأمة [1].

ثالثا : مبادئ الاقتصاد الإسلامي :

بما أن الاقتصاد الإسلامي نابع من الشريعة الإسلامية لا بد وأن تكون له مبادئ تتماشى وهذه المبادئ فيما يلي:

[1] سعد بن حمدان الليحاني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، 1428هـ ، ص12-16.

1. الملكية المزدوجة :

أصل الملكية هي الله عز وجل « لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَىٰ»[1]. فالمال كسائر الممتلكات هو لله تعالى حيث أننا نجد في [2]. قوله تعالى : « وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ»[3]. نسبة الأموال إلى الناس فالله واستخلف ماله للبشر، وهو ما يعرف بالملكية العامة فتخص الماركسية الجماعية لا يتدخلان إلا خروجا من الأصل، أما الاقتصاد الإسلامي فيجمع المكتتبين معا (العامة والخاصة) منذ نشأته.

2. التكافل وضمان الكفاية :

أباحت الشريعة الإسلامية وضمنت للعامل السكن والزواج والخدمة من المال الذي يتقاضاه وعلى الدولة في هذا الشأن أن تضمن تمام الكفاية للعامل إذا كان أجره لا يكفيه وعليها كذلك كفاية العاجزين، هذا ما لا نجده في الرأسمالية مثل دعوة آدم سميث إلى حيادية الدولة في المجال الاقتصادي، ولا في الاشتراكية من إلغائها للملكية الخاصة وفائض القيمة الذي تأخذه الدولة.

3. الحرية المقيدة :

وهو مبدأ هام في الاقتصاد الإسلامي، فالمسلم حر في اختيار عمله والاتفاق الذي يشبع رغباته ولا يتعارض هذا النظام الماركسي وهي ليست مطلقة كما في النظام الرأسمالي أما في الإسلام فالحرية مضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية بالحلال والحرام، فكما قلنا أن الله تعالى هو الموكل والمسلم هو الوكيل فهذا الأخير لا يتصرف هذا المال

وتأتي أخيرا دور الرقابة التي تقوم بها الدولة المسلمة [4].

---

[1] سورة طه، آية 6.

[2] علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة الدوحة، الريان للنشر والتوزيع، 1996، ص45-47.

[3] سورة البقرة، آية 279.

[4] علي أحمد السالوس، مرجع سبق ذكره، ص45-50.

المطلب الثاني : تعريف الاقتصاد الإسلامي وأهميته

أن الاقتصاد الإسلامي من القضايا المهمة في عصرنا حيث أعتبر دواء لكل مشاكل الاقتصاد الحالية من سيولة وربحية وتمويل... وسنحاول من خلال هذا المطلب تعريفه والتطرف إلي أهم خصائصه والأهمية البالغة له فيما يلي :

أولا : تعريف الاقتصاد الإسلامي

تعددت تعاريف الاقتصاد الإسلامي وذلك من عدة علماء وفقهاء فيما يلي :

1. هو علم يبحث في الأحكام والحلول الشرعية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية كما يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء القيم الإسلامية ويعمل على توظيف ذلك كله من أجل استخدام الموارد بأعلى درجات الكفاءة وتوزيعها بأعلى درجات العدالة بما يؤدي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهية والأمن والاستقرار[1].

2. الاقتصاد هو التوسط والاعتدال واستقامة الطريق فليس غالي ولا مقصر وهو مضمون علم الاقتصاد وهدفه [2]. قال تعالى : « مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ»[3]. وقال أيضا : « وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا » [4].

3. وهو مجموع الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان[5].

4. ثانيا : الخصائص

للاقتصاد الإسلامي خصائص ينفرد بها ونميزه عن المذاهب الاقتصادية الأخرى جميعا ومن أهم الخصائص ما يلي :

1. ربانية المصدر :

فهو جزء من الإسلام، فمصدره إلهي مستمد من بيان الله –عز وجل– في متابه الكريم أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.

---

[1] كمال حطاب، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2] عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد ناشرون، ط2، المملكة السعودية، الرياض، 2006، ص11.

[3] سورة المائدة، آية 66.

[4] سورة الفرقان، آية 67.

[5] عمر بن فيحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص11–13.

2. ربانية الهدف :

وهو يهدف إلى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لشرع الله الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع به.

3. الرقابة المزدوجة :

ونقصد هنا رقابة بشرية وجدناها رقابة بعد الهجرة ورقابة ذاتية.

4. الجمع بين الثبات والمرونة أو التطور :

في الاقتصاد الإسلامي أمور ثابتة لا تتغير ولا تتبدل مهما تغير الزمان والمكان.

5. التوازن بين المادية والروحية :

حيث جاء الاقتصاد الإسلامي بالتوازن بين الجانبين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، ولهذا وجدنا الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإيمانية.

6. التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة :

للإنسان دوافعه ورغباته وما يراه محققا لمصلحته الخاصة، وقد تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة، فراعى الاقتصاد الإسلامي التوازن التام بين المصلحتين...[1].

7. العالمية (التكامل) :

ويتمثل التكامل في الخصوصيات النسبية التي تنظم الاقتصاد الإسلامي في أنه: نظام غير مستقل، نظام أخلاقي، نظام عبادي، وكذلك التكامل بين الحياة الاقتصادية وبين كل العناصر التي تستقيم بها حياة البشر.

---

[1] لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، وقائع ندوة، رقم 34، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية ص59– 83.

8. الواقعية :

أي فيما يرمى إليه من العدالة، التي تقتضي عدم إغفال أي عنصر من العناصر التي تدخل في تكوين الأبعاد المختلفة للإنسان وهو لا ينطلق في تصوراته من الافتراضات والخيالات بل يجعل من أبعاد الواقع أرضية أحكامه وأساس منهاجه... [1].

9. القواعد الاقتصادية :

وتشتمل المشاركة في المخاطر وموارد الدولة، الملكية الخاصة، مراقبة السوق الشفافية.

10. المحظورات في النظام الاقتصادي الإسلامي:

وتتكون من المضاربة والمرابحة المشاركة والإيجار والسلم [2].

ثالثا : الأهمية

وتبرز أهمية الاقتصاد الإسلامي فبما يلي:

أنه يعزز إبراز جانب العدالة الاجتماعية في الإسلام ويعطي تصورا واضحا عن مقاصد وغايات التشريع الإسلامي التي تسهل على الباحث التعامل مع المستجدات بما يحقق غايات التشريع الإسلامي الخاص بالأمور الاقتصادية، لذلك نجد جانب المبادرة فيما يتعلق بالأمور الخيرية والإنسانية وما يخدم المجتمع.

وتظهر أهميته كذلك من خلال تنظيم هذه المعاملات ووضع معايير عامة تحقق العدالة في المجتمع وتعطي كل ذي حقا حقه، إضافة إلى العناية بالجوانب الإنسانية والاجتماعية ووضع معايير للمعاملات والتفاعل بصورة إيجابية مع القضايا الاقتصادية [3].

كذلك تكمن الأهمية في التركيز على القواعد العامة التي من طرف الشريعة، كما ربطت حركة المسلم في سعيه في مصالحه ومعاملاته المالية بالعقيدة والعبادة... [4].

---

[1] علي أحمد السالوس، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] بودي عبد القادر، وبحوصي مجدوب، مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، بشار، القنادسة الجزائر، ص14-15.

[3] حسن مدين، الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة الرياض، 2008، ص 9-10.

[4] صلاح بن فهد الشلهوب، الاقتصاد الإسلامي وأهمية النظرة الشمولية على الموقع Htm على2014-10-29/12:05 الاقتصادية : الاقتصاد الإسلامي وأهمية النظرة الشمولية/: G"/ :fhle .

المطلب الثالث : مصادر الاقتصاد الإسلامي وأهدافه

ويتفق كثير من الاقتصاديين الذين درسوا نظام الاقتصاد الإسلامي أنه يستمد قواعده من مصادر الدين الإسلامي، وأنه يسعى إلى تحقيق عدة أهداف عديدة.

أولا : المصادر

وتتمثل فيما يلي :

1. القرآن الكريم :

نص الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم على الكثير من الأحكام التي تتعلق بالمال سواء من الناحية مكانته والنظرة إليه أو الأمور المتعلقة بطرق جمعه واكتسابه أو تداوله وانفاقه.

2. السنة المطهرة :

حيث جاءت السنة لتوضيح المجمل وتفصيل العام والتغيير المطلق فالسنة بالنسبة للقرآن الكريم إما أن تكون مفصلة لما جاء فيه من أحكام عامة، أو تأتي بأحكام جديدة لم ترد في القرآن.

3. الإجماع :

وهو من الأدلة التي تبين الأحكام بالنسبة للفروع فتلحقها بأحكام الأصول التي تتفق معها في العلة.

4. المصلحة المرسلة :

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي :

- مصلحة معتبرة كالمصلحة المحققة من البيع لحصول الناس على احتياجاتهم.
- مصلحة ملغاة وهي التي دل الدليل الشرعي علي إلغائها وعدم اعتبارها.
- مصلحة مرسلة أي مطلقة، لم ينص الدليل الشرعي على اعتبارها أو إلغائها وإذ ما ترك الأمر فيها بحسب الأوضاع والأحوال والتي تختلف حسب الزمان والمكان.

5. العــرف :

فإذا كان العرف شائعا بين أهله ولم يخالف نصا شرعيا فأنه يكون معتبرا إلا إذا صرح المتعاقدان على خلافه.

6. سد الذرائع :

فإذا كانت الوسيلة تؤدي إلى محرم سرعي أو مفسدة وكان هذا الحصول قطعيا أو غالبا فإن هذه الوسيلة تمنع[1].

ثانيا: الأهداف

وتتمثل فيما يلي :

- كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد (الضمان الاجتماعي).
- تحقيق القوة والعزة الاقتصادية (التنمية المتوازنة والشاملة).
- تحقيق التفاوت في الدخل والثروة بين الناس (التوازن الاجتماعي)[2].
- الاستثمار الأمثل لكل الموارد الاقتصادية.
- تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية...[3].
- محاربة سائر صور الاستغلال مثل الربا والاحتكار والقمار والغش.
- توجيه المشروعات إلى رعاية أولويات المجتمع.
- الترغيب في القرض الحسن والتأمين التعاوني.

ومع بيان ثمرات هذا كله على الفرد والمجتمع كفيل بغرس القناعة ولزوم التقليدية....

---

[1] عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص18، ص22.

[2] محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، البنك المركزي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 14.

[3] عمر بن تيجان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص79، ص81 .

المبحث الثاني : الأزمة المالية في الاقتصاد الإسلامي

نظرا لتوسع الأزمة الاقتصادية المالية عبر دول العالم ومنها العربية الإسلامية فمنهج الاقتصاد الإسلامي من المناهج التي اهتمت وتعاملت مع الأزمة بتقديمها لمختلف الحلول [1]. وسنتناول نظرة الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية على النحو التالي:

المطلب الأول : تعريف الأزمة المالية الراهنة من منظور الاقتصاد الإسلامي

عرف الاقتصاد الإسلامي الأزمة المالية الراهنة التي تعددت أسوا الأزمات على مر التاريخ على أنها انهيار للاقتصاد وإن هذا الانهيار ليس أزمة مالية واقتصادية فحسب بل هو أزمة ضمير وأخلاق وسقوط الأفكار وإيديولوجيات قامت على باطل [2]. إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل: الفساد غير والمعلومات المظللة والكذب والاحتيال وأكدوا أن حدوث مثل هذه الأزمة كان سبب غياب تطبيق مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

كما عرفهما على أنها نمو تلقائي للمديونية إلى حد انهيار الاقتصاد، ثم عودة الاقتصاد للنمو من جديد ومعه تنمو المديونية، بمعدلات أسرع، لتكرر الانهيارات والاضطرابات [3]. أي أن الأزمة المالية هي سلسلة مديونية غير متناهية من خلال التصرف بالرهن بيعا وشراء وزيادة التوسع في الدين عن طريق قيام الأفراد والمؤسسات بالاقتراض والشراء دينا ثم رهن ما اشتروه للحصول على مزيد من السيولة، بينما يقوم مسترهن الأصل ببيعه كسندات دين، وهكذا لكن إساءة استخدام الرهن يفضي إلى الربا وهذا ما حصل على مستوي السوق العالمي [4]. كما يمكن اعتبار التعاملات الربوية سببا في عجز العائلات عن تسديد أقساط الديون العقارية جاءت التوجيهات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة للنهي عن ذلك قال تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ» [5].

---

[1] علة مراد والجودي محمد علي، ملتقى : مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي قراءة مفاهيمه تأصيلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، الجلفة، الجزائر، دون سنة، ص 21

[2] إبراهيم رسول هاني وكريم سالم حسين، الأزمة العالمية أسبابها وسبل علاجها من منظور اقتصاد إسلامي، المؤتمر الدولي الرابع كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، ديسمبر 2010، ص9 .

[3] سامي بن إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية الإسلامية، المشروع (2-13)، 2012، ص9.

[4] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 50-55.

[5] سورة البقرة، الآية 278 – 279.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي

كان الاقتصاد الإسلامي وجهة نظر حول أسباب الأزمات المالية واعتبرها عائدة إلى كل ما حرمته الشريعة ونذكر منها ما يلي :

1. الفائدة (الربا) :

حرمت العقيدة الإسلامية كل أشكال منح القروض بفائدة ما، وهو أحد أسباب الأزمات المالية وقد عرف الشرع الربا على أنها الفضل الخالي من العوض المشروط في البيع والتعامل به حرام في الكتاب [1]. لقوله تعالى :« يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ » [2]. وفي السنة يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " آكل الربا ومؤكله وشاهده وكاتبه" ويعتبر الربا من الكبائر ومن بين أسباب تحريمها هي أسباب أخلاقية واجتماعية واقتصادية [3].

2. المشتقات المالية :

وعدت على أنها مقامرة نهي عنها الشرع [4]. فنظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية تسودها الجهالة هو سبب تفاقم الأزمات المالية الراهنة وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي عدم انطباقه وصف العقد الشرعي على المشتقات المالية لانعدام شرطي التسليم والسلم الحقيقيين.

3. الرهن العقاري :

يتم الرهن العقاري بين مالك العقار والمشتري ويكون ممول من مؤسسات مالية وبنوك على أن يدفع المشتري جزء من الثمن ويدفع الممول الباقي الذي يصير قرض في ذمة المشتري بفائدة وبما أن هذه الأخيرة محرمة فقد كانت السبب الأساسي لحصول الأزمة [5].

---

[1] مصطفى حسين مصطفى، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور اقتصاد إسلامي، المؤتمر الدولي الرابع، اتجاهات اقتصادية عالمية، الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور اقتصاد إسلامي، جامعة الكويت، كلية العلوم الاقتصادية، ص 20.

[2] سورة البقرة، الآية 276.

[3] مصطفى حسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

[4] إبراهيم رسول هاني وكريم سالم حسين، مرجع سبق ذكره، ص10.

[5] مصطفى حسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 22 -23.

والإسلام دين تيسير على المفترض العاجز عن السداد [1]. قال تعالى :« وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ»[2].

4. التوريق أو التسديد :

يتمثل التوريق في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول حيث يتعامل بالديون ويتم التقييم الدين إلى صكوك أو سندات كثيرة تطرح على الجمهور وتجمع بعدها في محفظة واحدة لتباع لممول آخر واعتبر الاقتصاد الإسلامي أنها أسباب الأزمات المالية الحالية لأنها تتعامل بالديون[3].

المطلب الثالث : آثار الأزمة المالية في الاقتصاد الإسلامي

لقد كانت للأزمة المالية الراهنة تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي، مما أثر على حياة مئات المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وهذا ما انعكس سلبا على مسار التنمية، وتتمثل آثار الأزمة المالية فيما يلي:[4].

1. التضخم :

لقد ارتبت الأزمة بصورة أساسية بسعر الفائدة يسمى في الشرع بالربا وهو محرم، قال تعالى: «... وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ... »[5]. حيث عجز المقترضون عن سداد الأقساط المرتفعة بسبب رفع معدل الفائدة من طرف البنك الفدرالي أي التعامل لفائدة الربوية وهو عنصر خفي يشجع على التضخم.

2. نشوء اقتصاد وهمي مضاربي بعيد عن الاقتصاد الحقيقي :

أصبحت البورصة تعرف على أنها مكان للقمار، فجل عملياتها تقوم على أساس المضاربة على الأسعار، وهذه المضاربة أدت إلى تقويم الأسهم في البورصة بأكثر من قيمتها الحقيقية أو أقل بكثير، كما أن عقود البورصة ليس من شأنها أن يسلم البائع ما باع، ولا المشتري ما اشترى، بل هي مجرد مراهنات على الربح من خلال عقود آجلة ومستقبلية، لا تسليم فيها ولا استلام، إنما يتم التحاسب فيها على فروق الأسعار.

---

[1] إبراهيم رسول هاني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] سورة البقرة، الآية 280.

[3] مصطفى حسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 23- 25 .

[4] عبد السلام عقون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص6 .

[5] سورة البقرة، الآية 275.

3. وهمية التعاملات الاقتصادية :

إن ارتكاز عمل البنوك على المتاجرة بالديون، أدى إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء، كذلك انتشار ظاهرة توريق الديون من خلال بيع القروض العقارية إلى شركات التوريق التي تحولها إلى سندات تطرح للتداول في السوق المالية، وبذلك يصبح للعديد من الناس حقا على عقار واحد وهو بذلك محرما شرعا كونه بيع للدين بأقل من قيمته وهو ربا من جهة، وعائد السندات يتمثل في الفائدة الذي هو ربا [1].

4. تعميق الهوة وزيادة الاختلال :

من الشوائب والمخالفات التي تسود معظم المعاملات في الأسواق المالية انتشار المعلومات الكاذبة، وافتعال شائعات لا أساس لها من الصحة بهدف إحداث تأثير معين مع المتعاملين كانتشار إشاعات بأن سهم شركة ما سوف تحقق أرباحا حتى يرتفع ثمنه، بهدف خلق طلب مفتعل مما سبب ضررا على الاقتصاد القومي.

5. انتشار الفساد الأخلاقي :

إن غياب الأخلاق الاقتصادية وفصل الدين والأخلاق والقيم عن المعاملات المالية، أدي إلى انتشار الفساد الأخلاقي من ربا، رشوة، غش، تزوير، جشع،...الخ[2]. قال تعالى:« قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۖ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ»[3].

المبحث الثالث : علاج الأزمة المالية من منظور اقتصاد إسلامي

تعتبر الأزمة المالية العالمية الراهنة التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أخطر الأزمات التي شهدها الاقتصاد، من حيث حدتها وانتشارها أو حتي تداعياتها فأثبتت هذه الأزمة عيوب النظام الرأسمالي هذا ما يبرر أهمية الرجوع إلى الاقتصاد الإسلامي في منع الأزمات من خلال قيامه على مبادئ أخلاقية وتضامنية تحرم الاحتيال والغش والمقامرة والاحتكار فنمو المصارف الإسلامية في العقود الماضية جعل هذا النظام قادر على إدارة الاقتصاد الكلي ولأن الإسلام يقدم إطارا متكاملا فهو يتضمن تغييرات فشل الأسواق المالية وحدوث الأزمات ثم لا بد أن يقدم إطارا شاملا لمختلف الحلول مع الشريعة الإسلامية وسنحاول من خلال هذا المبحث تبيان الطرق والأساليب الإسلامية والسبل الشرعية لمعالجة الأزمة المالية فيما يلي:

---

[1] عبد السلام عقون وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص9.

[3] سورة هود الآية 87.

المطلب الأول : ضوابط الاقتصاد الإسلامي للخروج من الأزمة الاقتصادية

تتميز شريعة الإسلام بضوابطها التي تسري على الجميع دون استثناء حكاما ومحكومين أفرادا وجماعات ومن ضوابطها ما يلي:

1. محاربة الاكتناز :

حارب الإسلام الاكتناز لأنه بمثابة تفضيل للسيولة وحرمان الدورة الاقتصادية من المال الذي هو أساسها، لذلك أوجب على المال زكاة سنوية مقدارها 2،5 % تدفع من ملاكه صغارا كانوا أم كبار عاقلين أو غير عاقلين، يقول صلى الله عليه وسلم: ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تنأكله الصدقة " فمن أحد مصارف الزكاة الهامة جدا هي إغناء الفقراء والمساكين خاصة إذا كانوا قادرين على العمل، وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع الاستثمار ومن خلال دخول مستثمرون جدد إلى السةق مسدون للزكاة ومساهمون في العام التالي في حل مشكلة البطالة.

2. سهم الغارمين :

إن سهم الغرمين أو المدينين من مصارف الزكاة أيضا، وبمقابلة سلوك حل الأزمة المالية العالمية يمكننا ملاحظة الآتي: [1].

- الاقتصاد الإسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط وكأنه يسعى لضبط السوق مانعا إياه من الوقوع بمخاطر وأزمات، على عكس الاقتصاد التقليدي الذي حث على التوسع بالدين بالضوابط بل ويقوي دوافعه إليه وما إلى ذلك من ممارسات بنهى عنها الشرع الإسلامي.
- الاقتصاد الإسلامي توجد حلا مستداما لتمويل خطر الائتمان العام فأوجب سهما للغارمين منعا لأي أزمة ائتمانية تؤدي لسقوطه، أما الاقتصاد التقليدي فارتأى الحل كاستثناء عند وقوع الأزمات، لذلك ينتهج الاقتصاد التقليدي حلولا علاجية استثنائية وكأنه يتعلم بالممارسة بينما ينتهج الاقتصاد الإسلامي حلالا دائمة طويلة الأمد.

[1] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص81-98.

3. عدم إتباع سياسة القطيع في السوق :

وذلك بإتباع سلوك الشركات القائدة فعن عبد الله بن مسعود، أنه كان يقول: اغد عالما أو متعلما ولا تعدون إمعة فيما بين ذلك، ويعزي جزء كبير من الأزمات المالية إلى تقليد الآخرين عن غير علم ولا هدى.

لذلك لا بد لكل مستثمر في السوق من تفقه وتعلم أسوة يقول عمر –رضي الله عنه– (لا بيع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى) ويلاحظ أن الأمر موجه إلى البائع لأنه أساس السوق فإن انتظم عمله انضبط السوق بمن فيه.

4. قيام النظام المالي والاقتصاد والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والأخلاق :

وذلك من خلال قيام الاقتصاد على منظومة من الأخلاق والقيم مثل الأمانة والمصداقية والشفافية وغيرها فلا اقتصاد بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان لكافة المتعاملين، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والاحتكار[1].

5. قيم النظام المالي الاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة :

أكد الاقتصاد الإسلامي على ضرورة التداول الفعلي بالأموال وتحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والتفاعل الحقيقي بين الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة.

6. تبني الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية :

باعتبار أن الأزمة أكثر ما تكون أزمة أخلاق اقتصادية، وبذلك نحب جعل الاقتصاد أخلاقيا بوضع السبل التي تستند إلى الأخلاق الحميدة في التعاملات المالية ويكون ذلك عن طريق:

[1] إبراهيم رسول هاني وكريم سالم حسين، مرجع سبق ذكره، ص10.

أ. منع الغش :

والغش له أنواع مختلفة كلها زور وبهتان، وقد مر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على صبرة طعام، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا، فقال: (ما هذا يا صاحب الطعام ؟ فقال أصابته السماء يا رسول الله، قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غشنا فليس منا)[1].

ب. منع التدليس :

والتدليس هو إخفاء العين مع عدم اشتراط البراءة منه، وذلك لحديث النبي

– صلى الله عليه وسلم – (البيعات والخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعها).

ج. منع بيع الدين بالدين :

وذلك لنهي النبي – صلى الله عليه وسلم – عن (بيع الكالئ بالكالئ) رواه مالك في الموطأ، وهو بيع الدين بالدين، فالدين شرعا في عقود الإرفاق، يلجأ إليه المحتاجون عند الحاجة الماسة والعسر، سد لحاجتهم وتوفير اليسر، ثم رد مثله بعد الميسرة من غير زيادة مشروطة، فالشريعة الإسلامية حرمت كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وغيرها، كما أكد خبراء وعلماء الاقتصاد أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلا [2].

[1] عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق، مداخلة بعنوان دروس السياسة،المالية في الإسلام في حفظ التوازن في المجتمع، كلية التربية للبنان، جامعة بغداد، ص8.

[2] إبراهيم رسول هاني وكريم سالم حسين، مرجع سبق ذكره، ص11.

المطلب الثاني : بدائل وأساليب التمويل في الاقتصاد الإسلامي للخروج من الأزمة

وفيما يلي الحلول الفعالة لمعالة هذه الأزمة من خلال البدائل والأساليب:

أولا: بدائل التمويل في الاقتصاد الإسلامي للخروج من الأزمة

وتتمثل فيما يلي :

1. الأوراق (الأدوات) المالية الإسلامية أو الصكوك الشرعية :

يؤكد الكثير من الخبراء المحليين الاقتصاديين أن منتجات النظام المالي الإسلامي تطرق نفسها بقوة كحل لمواجهة الكارثة الاقتصادية التي هزت الأسواق المالية، ولقد أثبتت هذه المنتجات نجاعتها وقوتها في التصدي للأزمات المالية والاقتصادية، فلقد استطاع الماليون الفقهاء بالمؤسسات الإسلامية تطوير مجموعة من الأدوات المالية الإسلامية دون أن تتضمن علاقة الدائنية والمديونية ومن أبرز ما تحقق من خلال الهندسة المالية الإسلامية طرح الصكوك كبدائل عملية للسندات القابضة على الفائدة، وقد عرض هذا البديل على مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمرات الرابع من

6-11 شباط 1988م، والذي أقر الصيغة التي تكون عليها هذه الصكوك بحيث تكون مقبولة شرعا ولتحقيق ذلك يجب أن تتوغر فيها العناصر التالية:

- أن يمثل الصك ملكية شائعة في المشروع الذي أصدر تلك الصكوك لإنشائه وتمويله.
- أن تكون تلك الصكوك قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار أن ذلك مسموحا به في المضارب.
- أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك لاستثمارها وإنشاء المشروع بها هو المضارب أي عامل المضاربة.

وتكون هذه الصكوك على عدة أنواع منها: صكوك الإيجارة وصكوك الطاقة وصكوك المضاربة وكذلك صكوك المشاركة والمرابحة [1].

[1] المرجع نفسه، ص 17.

2. المشتقات المالية الإسلامية :

وسميت مشتقات لأن قيمتها مشتقة من غيرها وهي عبارة عن عقود البورصة، ويستخدم معظمها في المضاربة على الأسعار، حيث تعتبر المشتقات المالية منتجا من منتجات الهندسة المالية وأداة تستخدم لتحقيق أهدافها، وتعتبر المالية الإسلامية بشكلها الحالي محرمة شرعا، ولكن يمكن من خلال استخدامك الهندسة المالية الإسلامية إيجاد بدائل المشتقات المالية تحقق نفس مزايا المشتقات التقليدية وتكون متوافقة وتوجيهات المشروع الإسلامي، وكما يلي:

- ضرورة تطوير مشتقات مالية إسلامية.
- التكييف الفقهي لعقود الخيارات.
- عقد خيار الشراء وبيع العربون.
- عقد خيار البيع هو التزام أو ضمان أو كفالة.

3. التوريق الإسلامي :

يعتبر عملية تمويله متطورة وهم ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول، وهو ما يتم في السوق المالية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع وتكمن أهمية التوريق في كونها من الحلول العملية لتفعيل الأسواق المالية وأداة احترازية كذلك.

ولعلاج مشكلة قلة السيولة وحماية الأسواق المالية من خطر الأزمات الحالية والمستقبلية الحالية في حالة تطبيق التوريق الإسلامي للديون يجب تتبع عدة طرق منها:

- تحويل تلك الديون إلى أسهم.
- إصدار سندات ملكية لأعيان مؤجرة لتشجيع الدائنين على المبادلة مقابل تلك السندات وكذلك فإن الاقتصاد الإسلامي قادر على علاج هذه الأزمة من خلال مرتكزاته الأساسية والتي تتلخص فيما يلي :

- تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية.
- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون.
- صنع أساليب المضاربات قصيرة الأجل من البيع المكشوف والشراء بالهامش .

- عدم التعامل بالمشتقات.
- الانتهاء من الفوائد الربوية واستخدام أساليب المشاركات والبيوع.
- وضع ضوابط للمعاملات وفوق ذلك كله العمل علي جعل الاقتصاد أخلاقيا ووضع السبل التي تساند الالتزام بالأخلاق الحميدة في التطبيق [1].

4.تحرير التعاملات الربوية :

اعتبارها سببا في عجز العائلات عن تسديد الأقساط، ولقد جاءت التوجيهات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة للنهي عن ذلك لقوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن منتم مؤمنين ".

5. تبني الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية :

أي يجب جعل الاقتصاد أخلاقي بوضع السبل التي تستند إلى الأخلاق الحميدة في التعاملات المالية، ويكون ذلك عن طريق منع الغش، منع التدليس، منع بيع الدين بالدين، منع بيع الحصاة، منع بيع العينة، منع بيوع الغرر، منع الاحتكار وتطوير السوق.

6. تعديل أسلوب التمويل العقاري :

وهذا ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية.

7.تدخل الدولة في الاقتصاد :

يجب تفعيل دور الدولة في الرقابة على المعاملات والأسواق لمنع كافة صور وأشكال أكل أموال الناس بالباطل، ويكون ذلك عن طريق:

- ضخ السيولة في الاقتصاد لمقابلة سحب ودائع المودعين.
- فرض الرقابة على معاملات البنوك والتعاملات في الأسواق المالية.
- فرض سياسة ضريبية عادلة تفرض على القادرين وتساهم في تحريك النشاط الاقتصادي.
- إنشاء نظام متكامل للمعلومات، يسهر على تطبيقه أصحاب الخبرة والأخلاق.

---

[1] المرجع نفسه، ص 15-20.

8. نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي لدى القطاع الخاص :

يجب أن يوكل للقطاع الخاص دورا مماثلا في إدارتها، باعتبار أن له حدود في حدوثها، والقطاع الخاص يتكون من ثلاثة فئات يجب أن يمسها الاهتمام وهي: المستهلك، المستثمر والمدخل، وهذا ينشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي في الإنتاج والاستهلاك، ونشر ثقافة التعاون بين أبناء المجتمع [1].

ثانيا : أساليب التمويل في الاقتصاد الإسلامي للخروج من الأزمة

حيث وضع الإسلام أساليب عديدة وتتمثل في :

1. المضاربة :

وهي عقد مشاركة بين طرفين ، حيث يقدم الطرفين **أحدهما رأس مال والآخر الجهد المتمثل في الخبرة والإدارة**، ويأخذ هذا الأخير حقه في الربح للحصول أما في الخسارة فيتحمل صاحب المال وحده الخسارة.

وهي عدة أنواع : المضاربة المطلقة، المقيدة، المستمرة والجماعية.

2. المشاركة :

وهي وسيلة مستحدثة يتم بمقتضاها اشتراك اثنين أو أكثر في رأس المال، للاستثمار في مشروع معني على أن يتم أقسام الأرباح والخسارة في نهاية كل دورة بنسب يكون متفق عليها مسبقا، ويمكن تطبيق المشاركة على الأنشطة الإنتاجية أو التجارية ذات المدى الطويل.

3. عقود البيع بالإستصناع :

يتضمن قيام العميل بتقديم طلب مؤسسة مالية إسلامية لصناعة نوع معين من السلع بسعر معين، يتفق علي طريقة دفعة معجلا أو مؤجلا أو مقسطا، على أن تلتزم المؤسسة لتصنيع السلعة المطلوبة وتسليمها في أجل محدد يتفق عليه، وعقد الاستصناع يجمع بين خاصتين، الأولى خاصية بيع السلع من حيث جواز وروده على مبيع على موجود وقت العقد، والثانية تتمثل في البيع المطلق العادي من حيث جواز كون الثمن فيه انتمائا لا يجب تفعيله كما في السلم.

---

[1] عبد السلام عقون وكمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص8- 10.

4. المرابحة :

وهو بيع السلعة يمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع مع زيادة ربح معلوم ومتفق عليه ويمكن تقسيم بيع المرابحة إلى بيع المرابحة العادية وبيع المرابحة بالوعد، حيث النوع الأول يتكون من طرفين البائع والمشتري، أما النوع الثاني فيتكون من ثلاث أطراف وهم البائع والمشتري والبنك.

5. عقود البيع بالسلم :

هو بيع آجل بآجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالأجل هو السلعة المبيعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو ثمن السلعة.

6. عقود البيع بالقرض الحسن :

هو عبارة عن ائتمان تمنحه المصارف والبنوك الإسلامية دون أن تتقاضى أية فوائد ربا) ويتقاضي المصرف والبنك الإسلامي رسم خدمة بنسبة ضئيلة جدا علي هذا القرض، بالقدر الذي يغطي التكاليف الإدارية الفعلية لهذا القرض [1].

المطلب الثالث : بديل البنوك الإسلامية والحاجة للهندسة المالية للخروج من الأزمة المالية

إن الأزمة المالية العالمية التي ضربت النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية كان لها أثر كبير على المصارف وخاصة الربوية منها، وهذا ما لم يسمى المصارف الإسلامية التي تتعامل بأصول الشريعة الإسلامية التي تتعامل بأصول الشريعة الإسلامية فكانت هذه المصارف الإسلامية وصناعاتها مثل الهندسة المالية هي أفضل بديل لتخطي الأزمات المالية والحد منها.

أولا : البنوك الإسلامية لمواجهة الأزمة المالية

تتميز المصارف الإسلامية على أنها لا تتعامل بالإقراض التجاري وإنما تعمل على توظيف الموارد المالية المتاحة لديها حسب الصيغ التي تعتمدها الشريعة الإسلامية وأهم هذه الصيغ هي:

[1] المرجع نفسه، ص 11-12.

- **المضاربة :**

وهي عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والآخر يشارك بالجهد على أن يتم الاتفاق على طرف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد ولديها عدة أشكال مثل المضاربة الخاصة والمشتركة والمطلقة...

- **المشاركة :**

وهي عقد بين طرفين يقدم كل منهما مقدار معلوم من المال ويكون له الحق في التصرف بالمال تصرفا كاملا ويتوزع الربح حسب ما يتم الاتفاق عليه وتوزع الخسارة حسب رأس المال.

- **البيـــوع :**

تقوم بها المصارف الإسلامية وتتمثل في المرابحة، البيع بالتقسيط.

- **الإجـــارة :**

وهي عقد على منفعة معلومة تأخذ شيئا فشيئا مع التعهد بصياغتها خلال مدة معلومة.

ويبرر دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال نتائجها التي نوجزها كما يلي:

❖ **المصارف الإسلامية أداة رئيسية لتوسيع قاعدة الادخار الوطني المعد للاستثمار :**

وذلك سبب الربحية ففي إطار آلية المشاركة تتغير بمرونة أكبر منه في أسعار الفائدة وبذلك تكون قادرة على جذب عدد كبير من المدخرات الاستثمارية.

❖ **المصارف الإسلامية أداة توسيع قاعدة الاستثمار الوطني :**

فقد تفتحت هذه المصارف تمويلا لم يكن من قبل متاحا لأصحاب المشروعات الصغيرة الذين يعتمدون على مدخراتهم الشخصية.

❖ **المصارف الإسلامية تساهم في مقاومة التضخم مبدئيا وبالتالي الاستقرار الاقتصادي :**

فنمو الكتلة النقدية ناتج عن أرباح الودائع الاستثمارية الذي تم الاعتراف بوفرة الاستقرا ر لدى الأنظمة المالية والمصرفية الإسلامية وأن الخسائر المحتملة في البنوك الإسلامية يتم اقتسامها بين المستثمر والمصرف والمودع على العكس في البنوك التي تقع على عاتقها.

❖ **المصارف الإسلامية تشجع السلوك الإيجابي :**

فآلية المشاركة تدفع الجميع للمساهمة في النشاط الاقتصادي وذلك بمقابل آليات النظام الربوي الذي يقبل الغياب الكامل لأنهم ادخروا أموالهم المورثة أو المكتسبة بطرق غير شرعية.

❖ **المصارف الإسلامية تساهم بشكل مباشر في توزيع الدخل الوطني على النحو العادل :**

فنظام المشاركة يعتمد على جدوى المشروعات الاقتصادية والثقة في خبرة وجدية صاحبة فتفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملائة المالية فقط.

❖ **المصارف الإسلامية تساهم في توفير خدمات اجتماعية متعددة :**

تتمثل في خدمات اجتماعية مجانية في شكل قروض حسنة، مساعدات خيرية من زكاة المصارف، خدمات اجتماعية ذات طابع اقتصادي[1].

ثانيا : الحاجة للهندسة المالية الإسلامية للحد من الأزمة المالية

الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات تصميم وتطوير وتنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة وصياغة حلول لمشاكل التمويل في إطار الشريعة الإسلامية حيث تم الاعتماد عليها بسبب تطور المعاملات المالية والمنافسة.

وتتميز بالخصائص التالية :

تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية صادقة وشرعية حيث تتميز بالكفاءة الاقتصادي ة من خلال توسيع الفرص الاستثمارية بالمشاركة في المخاطر وتخفيض التكاليف وأساسها هو:

➢ تحريم الربا، قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين " البقرة 278.

➢ حرية التعاقد حيث تكون هذه العقود شرعية.

➢ التيسير ورفع الحرج لقوله تعالى: " لا يكلف الله نفسا إلا وسعها " البقرة 286 لأن العقود النقدية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة على عكس الهندسة المالية الإسلامية التي تطورت العقود بما يلي الحاجات ويتماشى مع الوقت الحالي.

[1] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص17– 26.

- الاستحسان والاستصلاح: الاستحسان هو ما يستحسنه المجتهد بعقله دون وجود نص يعارضه أو يثبته، أما الاستصلاح (البضائع المرسلة) فهي الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل القبول ولا تلغيها الشريعة[1].

وتبدو الصناعة المصرفية الإسلامية بما تتوفر عليه من خصائص ذاتية وبما اكتسبته من خبرة في سياق تطويع منتوجاتها وبموافقة الهيئات الشرعية تبدو إنها طوق النجاة من الأزمة وهذه الصناعة هي الهندسة المالية الإسلامية[2].

[1] عمر ياسين محمود حضيرات، دور الهندسة المالية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، جامعة البلقاء الأردنية، ص 16-24.

[2] أحمد طرطار، مداخلة دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس، سطيف الجزائر، 20 أكتوبر، 2009، ص6.

خاتمة :

نخلص في هذا الفصل إلى اعتبار منهج الاقتصاد الإسلامي من المناهج الفريدة والمتميزة في تعامله مع الأزمة الراهنة، لأنه منهج مستمد من خالق الكون والطبيعة وسائر المخلوقات ويمتاز بالتوازن والاعتدال، كما يمتاز بالشمول والدوام.

ومن خلال تناوله للموضوعات والمجالات التي تقوم على البحث والتمحيص والمتمثل في الأحكام الشرعية للموضوعات الاقتصادية مثل: وجوب الزكاة، حرمة الربا، حرمة أكل المال بالبطل، ونجد أن الاقتصاد الإسلامي يستخدم النظرية والأدوات التحليلية الاقتصادية لفهم هذه الموضوعات من أجل فهم وتطبيق الحكم الشرعي، وقد عالج الاقتصاد الإسلامي الأزمة المالية باعتماده على عدة بدائل وأساليب التمويل للخروج من الأزمة، بالإضافة إلى دور الهندسة المالية الإسلامية في الحد من هذه الأزمة، إن الأزمة المالية الراهنة قد بيت أن أدوات الهندسة التقليدية هي معاملات تجسد طغيان المال وتحفز على التحايل والنصب، فالبديل الإسلامي أوصي بالابتعاد عن هذه الأدوات وأبرز دور الهندسة المالية الإسلامية بتوفير كل الإجراءات الاحترازية لمنع وتجنب وقوع الأزمات المالية والاقتصادية بشكل عام والأزمة المالية العالمية الراهنة على وجه الخصوص وإبراز قدرة السياسات الاقتصادية المستنبطة من الشريعة الإسلامية السمحاء على التصدي للأزمات الاقتصادية والمالية عموما، بالالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية، وتوفير تدابير واقعية لتجنب الوقوع في الأزمات المالية والاقتصادية من خلال الأسواق والأدوات المالية الإسلامية.

ونجد في الواقع أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مست كل دول العالم تقريبا بما فيها الدول الغربية والعربية هذه الأخيرة لم تكن لها حدة الأزمة في أوجهها، وهذا ما يستدعي دراسة بعض الدول العربية كالجزائر والأردن مثلا.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل :

شهد العالم منذ القدم عدة أزمات مالية، ولعل أهمها أزمة 2008 التي شملت الاقتصاد العالمي بما فيها الدول العربية التي تعتبر جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين الدول حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي.

وسنخص بالذكر هنا الجزائر والأردن، حيث كان اقتصادها قبل أزمة 2008 في حالة نهوض وتطور، ثم تدهور بحلول هاته الأزمة فكان تأثيرها بشكل غير مباشر على صادرات الجزائر والأردن خاصة من جانب البترول وبعد سنة 2008 عملت كل منهما على تطبيق مختلف الإصلاحات والإجراءات للحد من هاته الأزمة والنهوض باقتصادهما من جديد.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تحليل اقتصاد الجزائر والأردن قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 فيما يلي :

المبحث الأول : تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة في الجزائر

عانى الاقتصاد العالمي سنة 2008 أزمة حادة مست أغلب دول العالم نظرا لتشابك العلاقات والتعاملات، وكانت الجزائر من بين تلك الدول رغم تضررها الغير مباشر بهذه الأزمة لعدم وجود سوق مالية فعلية وانغلاق الاقتصاد الجزائري نسبيا على الاقتصاد العالمي.

الجانب المتضرر من الجزائر هو جانب تصديرها للبترول نظرا لاحتلاله المكانة الأكبر في الصادرات حيث تراجع في تلك السنوات وانخفضت قيمته، فقامت الجزائر ولازالت تسعى لوضع خطط وإجراءات للحد من آثار هذه الأزمات المتكررة مثل الرقابة الجبائية وسعيها لجذب استثمارات أجنبية مباشرة وإنعاش الاقتصاد الوطني.

وسنحاول من خلال هذا المبحث بيان أسباب الأزمة الراهنة في الجزائر والآثار السلبية التي خلفتها وأهم الإجراءات المتخذة والتدابير الواجب تنفيذها لمواجهتها والحد منها.

المطلب الأول : أسباب الأزمة المالية العالمية في الجزائر

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية سوف يتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وإن كان بنسبة تبدو أقل مقارنة بالدول الأخرى، وذالك للأسباب التالية :

-عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.

-عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

-انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي ، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد العالمي والكثير من الدول التي تعتمد على الصادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.

-اعتماد الحكومة الجزائرية على الهوازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وباعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في ارتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو، هذه النسبة تقدر بـــ 4.9% مقابل 3.1% سنة 2007 إلا أن تراجع الأسعار بدأ بشكل بالنسبة للدول النفطية عامل ضغط مستمر وهو ما يتوقع حسبه، ومع تراجع أسعار البترول إلى أقل من 50 دولار للبرميل واستمرار

تدني الأسعار وعزوف الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في الجزائر فمن المتوقع أن تتأثر المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تمول من قبل الدول تدريجيا فضلا عن تأثر المداخيل الجبائية أيضا وهو من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الجزائري....[1].

المطلب الثاني : انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

لقد كان للأزمة المالية العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري، انعكاسات تجارية ومالية ونقدية عديدة على اقتصاديات العالم المختلفة بالنسبة للجزائر فإن هذه الأزمة كانت لها انعكاسات تجارية، مالية ونقدية[2].

1. الانعكاسات التجارية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري :

أ. تقلص صادرات الجزائر من المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها :

استبعد وزير الطاقة والمناجم الجزائري رئيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تأثر بلاده بانخفاض أسعار النفط لمدة لا تقل عن سنتين لأن احتياطاتها من النقد الأجنبي تجاوزت 133 مليار دولار[3]. إلا أن الجزائر تأثرت بطريقة غير مباشرة من جراء تراجع أسعار النفط إلى المستويات الدنيا وبالتالي توقف المشاريع الكبرى أي تراجع قدرة الحكومة على الإنفاق على المشاريع الكبرى، فانخفاض سعر النفط إلى ما دون 50 دولار جعل الجزائر نعيش وضعا ماليا صعبا، كذلك قيمة الواردات وقيمة الأرباح المحولة للخارج من طرف الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، أدت إلى عدم كفاية تغطية إيرادات الخزينة.

ب. انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية :

إن الأزمة المالية العالمية بتحولها إلى حالة من الركود الاقتصادي أدت إلى انخفاض أسعار العديد من المنتجات (القمح، السكر، الحديد، الحليب،...) وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملات الصعبة.

---

[1] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص 15 – 16.

[2] عبد الرحمان مغاري : مداخلة بعنوان انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009 م، ص 2.

[3] يوسفات علي : مرجع سبق ذكره، ص 10.

جدول رقم 2 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي 2007-2008

الوحدة : مليون

البيان	سنة 2007		سنة 2008	
	دج	دولار أمريكي	دج	دولار أمريكي
الواردات	1.916.829	27.631	2.525.334	39.156
الصادرات	4.172.730	60.163	5.051.340	78.233
رصيد الميزان التجاري	2.363.775	32.532	2.526.006	39.007

المصدر:

Ministère des finances direction générale des douanes centre nationale de information et des statistiques. Statistiques du commerce extérieure de l'Algérie. Période année 2008.

جدول رقم 3 : واردات الجزائر حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2007-2008

الوحدة : مليون دولار أمريكي

مجموعات المنتجات	سنة 2007		سنة2008	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
سلع استهلاكية غذائية	4.954	17.93	7.716	19.71
مواد موجهة لأداة الإنتاج	8.754	31.86	11.832	30.22
تجهيزات	8.680	31.41	13.196	33.70
سلع استهلاكية غير غذائية	5.243	18.98	6.412	16.38
المجموع العام	27.631	100	39.156	1000

المصدر:

Ministère des finances direction générale des douanes centre nationale de information et des statistiques. Statistiques du commerce extérieure de l'Algérie. Période année 2008.

لقد بلغت فاتورة الواردات الجزائرية خلال سنة 2008 حوالي 40 مليار دولار، حقيقة نسبة معتبرة من هذه الفاتورة وجهت لاستيراد التجهيزات الصناعية، في حين نجد أن قيمة فاتورة الغذاء تقارب 8 مليار دولار، وهذا الوضع كان يحتاج إلى تصحيح وتم ذلك من خلال تقليص قيمة الدينار من أجل كبح الواردات.

2. الآثار المالية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري :

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري تجعله أقل ضررا من الأزمة المالية العالمية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى لأن الكثير من التعاقدات والتعاملات لا تعتمد على السيولة النقدية المصرفية [1]، ومع ذلك هناك بعض الانعكاسات تمثلت في:

أ. انعكاسات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي والمالي الجزائري :

يمكن القول في البداية أن النظام المالي والمصرفي الجزائري في منأى عن الأزمة المالية العالمية[2]، فالبنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، وأن القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10% من محافظ الجزائرية لا تمارس أعمال المضاربة [3]، من ناحية ثانية عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، من جهة أخرى سجل جزءا كبيرا من الكتلة النقدية الجزائرية كانت تدور حول قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك وبالتالي هي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية.

ب. انعكاسات الأزمة المالية على احتياطات الصرف الجزائرية :

أشارت معلومات بنك الجزائر أن احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بلغ سنة 2008 حوالي 140 مليار، كما أشارت مصادر وزارة المالية إلى أن التوظيف بالخارج قارب 90% من هذه الاحتياطات، حيث تم توظيف 55 في المائة من هذه الاحتياطات أي ما يعادل 43 مليار دولار في شكل أذونات الخزانة الأمريكية، أي توظيف الجزائر لأموالها بالخارج بسبب ضعف طاقة الامتصاص داخل الجزائر [4]، وتعد سندات الخزينة الأمريكية بمثابة شهادات مالية بنسبة فائدة قارة مؤمنة تصدرها الحكومة الأمريكية، وبعد قرار الحكومة الأمريكية توقيف سحب سندات الخزينة طويلة الأجل " 30 سنة" فإن الجزائر ركزت على توظيف أموال احتياطاتها على شكل سندات قرينة مدتها 10 سنوات " إلى غاية إدراج سند الخزينة لمدة 30

---

[1] عماري عمار مرجع سبق ذكره، ص 5-7.

[2] الطيب قصاص، مداخلة بعنوان الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على اقتصاديات الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية فرحات عباس سطيف الجزائر، 2009، ص 15.

[3] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص20.

[4] عبد الرحمن مغاري، مرجع سبق ذكره، ص6.

سنة" سنة 2006 حيث عرفت هذه السندات اضطرابا وتراجعا أثر سلبا على قيمة تحصيل احتياطي الصرف الجزائري[1].

3. الآثار النقدية للأزمة المالية وانعكاساتها على الجزائر :

كان للأزمة المالية العالمية تأثيرات كبيرة انعكست سلبا وإيجابا على الاقتصاد الجزائري وسنتناول ذلك فيما يلي:

أولا : الآثار السلبية

أثرت الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري بشكل سلبي وظهرت تأثيراتها من خلال تخفيض قيمة العملات الرئيسية، مثل الدولار والأورو.

1. آثار الأزمة المالية على الدولار وانعكاساتها على إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات :

إن الأزمة المالية العالمية كانت لها انعكاسات على قيمة الدولار تمثلت في ميل معدل صرف هذه العملة إلى التدهور مقارنة بالأورو والين الياباني، فانخفاض قيمة الدولار ضر بمصلحة الدول المصدرة للنفط واستمرار الركود الاقتصادي العالمي جعل الطلب على المحروقات ينخفض مما أثر سلبا على إيرادات الجزائر.

2. أثار الأزمة المالية على معدل صرف الدينار الجزائري :

إن طريقة تحديد معدل صرف الدينار المتميز بحذر شديد من طرف البنك المركزي الجزائري جعل هذه العملة في منأى من مخاطر الأزمات النقدية، ولكن تخفيض قيمة العملة الجزائرية، الدينار من طرف السلطات النقدية الجزائرية بسبب الانعكاسات التجارية أدى إلى الإضرار بالطلب الإنتاجي، مما أثر سلبا على نشاط المؤسسات الإنتاجية لكل ما يترتب عن ذلك من تسريح لليد العاملة والتقليل من قيمة العمل المأجور لصالح أشكال الكسب الأخرى، أما من حيث العرض فإن تخفيض قيمة الدينار رفع من تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية والحد من قدرتها التنافسية[2].

---

[1] عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] عبد الرحمن مغاري، مرجع سبق ذكره، ص13.

ثانيا : الآثار الإيجابية

وتشمل ما يلي :

المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الإنجاز:

إن تأثر دول عديدة بالأزمة المالية العالمية يظل في حدود معينة من السهل تجاوزها مقارنة بالكثير من الاقتصاديات الأخرى حول العالم التي شهدت انهيارات مؤسسات مالية كبرى نتيجة ارتباطها المباشر بالأزمة المالية، فيها لا يمكن النظر إلى الأزمة المالية بأنها كلها سلبيات على دول العالم، حيث أن للأزمة آثار إيجابية ناتجة عن الأزمة، وعلى الاقتصاد الجزائري من شأنها أن تدفع أصحاب القرار الاستراتيجي ثم الاقتصادي في الجزائر إلى إعادة النظر في أوضاعها الاقتصادية تتمثل في:

- تحقيق إصلاحات جذرية في النية الاقتصادية.
- بعث قاعدة إنتاجية.
- عدم الاعتماد على مصدر وحيد هو النفط في الناتج المحلي وإرادات الميزانية والصادرات.
- التحول إلى اقتصاد حقيقي.

وعلى العموم فإن الأثر الإيجابي فيمكن أن يتمثل في :

- إعادة التفاوض مع الشركات العالمية المختصة سواء كانت في إطار استخراج النفط أو الشركات العاملة في الهياكل القاعدية أو البناء للحصول على شروط أفضل فيما يخص التعاقد والإنجاز وإعادة تقييم المشاريع.
- اعتماد الحكومة الجزائرية عند إعداد الميزانية العامة على سعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق وهو 37 دولار وهذا ما جنبها إشكالات عند انخفاض أسعار البترول إلى الحدود الدنيا وهذا الإجراء لم يتفهمه الكثيرون لكنه أثبت نجاعته عند حلول الأزمة...[1].
- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية: فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي، إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية ، باعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.

---

[1] بالرقي تيجاني، السياسات والاستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م، ص 311-321.

- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد، ومثال انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أسعار في السوق العالمية.
- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في الانهيار.
- الركود الاقتصادي سيؤدي إلى إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم، وبقاء بعض الشركات الكبرى يؤدي إلى احتكار السوق وبالتالي رفع الأسعار مجددا.
- الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الخارجية.
- تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ... [1].

المطلب الثالث : الحلول المقترحة من طرف الجزائر لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة

تسببت الأزمة المالية العالمية بالكثير من الآثار السلبية على معظم دول العالم فسعت هذه الدول جاهدة للحد منها أو حتى تقليلها.

ورغم أن الجزائر لم تتأثر بشكل مباشر بهذه الأزمة نظرا لانعدام سوق مالية حقيقية وعدم ارتباط بنوكها بالبنوك العالمية فقد عملت جاهدة على مواجهتها والتصدي لها من خلال كافة التدابير بشكل مفصل والتطرق لأهم الإجراءات الواجب اتخاذها في الجزائر مستقبلا للتصدي لمثل هذه الأزمات فيما يلي:

1. قامت الجزائر بوضع النظام الرقابي الجبائي: حيث اختص هذا النظام بقيامه على أساس التصريح كنظام متعارف عليه وهدفت من خلاله إلى التأكد من مدى انتظام المؤسسة اتجاه القوانين الجبائية وإبراز نقاط القوة والضعف للمساهمة في وضع القرار وتتخذ الرقابة في هذا المجال عدة أشكال منها:

أ. الرقابة العامة :

وهي بدورها تنقسم إلى :

- **رقابة شكلية :**

تتم عن طريق مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وتهدف إلى التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.

[1] فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

- **رقابة على الوثائق :**

فجاء منصوص عليه في قانون الإجراءات الجبائية التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة وتهدف من خلالها إلى معرفة الوضعية المالية للمكلف كل سنة وإعداد قاعة للمكلفين المقترحين للرقابة المعمقة.

ب. الرقابة المعمقة :

والهدف الأساسي لهذا النوع هو استدراك التهرب الضريبي وهو استمرار للرقابة على الوثائق.

فالمشرع الجبائي اشترط ضرورة مسك محاسبة قانونية حتى يتم إجراء تحقيق محاسبي من نص المادة 20 قانون إجراءات جبائية.

ويتم كذلك في هذا النوع التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية التي تهدف من خلالها إلى التحقق من صحة المداخيل المصرح بها كأساس للضريبة مراقبة تجانس المداخيل مع صحة الذمة المالية ووضعية الخزينة.

أما الرقابة عن طريق الفرق المختلطة (ضرائب، جمارك، تجارة)، حيث بدأت هذه الأخيرة العمل ابتداء من 1996 بالمرسوم التنفيذي 97/290.

وجاء من أجل مراقبة مدي احترام التشريعات الجبائية والجمركية والتجارية في حين تبقى التسويات من مهام مصالح الوعاء.

ج. الرقابة على المعاملات العقارية : (المبنية- غير مبنية)

تعتمد على القيمة السوقية للعقار وذلك ينبغي المتابعة الدقيقة الدائمة عن طريق مصالح التسجيل لكل المعاملات العقارية. إذن فعمل النظام الرقابي دورا إيجابيا إلى حد ما في تنامي ظاهرة التهريب الضريبي في الجزائر وقد تعاظم هذا الدور خلال الأزمة[1].

2. وقامت الجزائر أيضا بالتخطيط لإنشاء صندوق سيادي المكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين وهو صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة وتيسير الادخار المحلي ليتم استمارة في توظيفات متعددة من أسهم وسندات وهو ما قد

[1] ولهي بوعلام، ملتقى بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مداخلة نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص06-13.

يعزز من إصلاحاتها المصرفية والتسيير الإداري للاقتصاد خاصة وأن توضيفاتها تدنت ويجب توخي الحذر[1].

3. عملت الجزائر جاهدة على مواجهة احتمالات انخفاض أسعار النفط آنذاك فقامت باتخاذ إجراءات استباقية تمثلت في المسبق لديونها وتمويل التنمية اعتمادا على أموال داخلية.

4. وقامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات (ضم في 2008 4192.5مليار دج) هذه المواد ستسمح بتغطية الاتفاق الحكومي في مجال الاستثمار، وصرح وزير الطاقة والمناجم والمدير العام لشركة سوناطراك أن مخطط تطوير هذا الأخير سيتم إنجازه إلى الأخير[2].

أما من جانب الإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها مستقبلا للحد من الأزمات المالية المتكررة فنذكر أهمها كما يلي:

- ❖ إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع صادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي، الصناعي السياحي والخدمات.
- ❖ تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث أنها أقل تأثرا بالأزمة المالية العالمية.
- ❖ ضرورة مساهمة البنوك في تمويل الاستثمارات الحقيقية وإصلاح المنظومة البنكية من خلال إتباع أدوات وقواعد التسيير البنكي وفق معايير دولية.
- ❖ ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تهيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات.
- ❖ تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ❖ ضرورة تنويع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية عل حساب الدولار.
- ❖ ضرورة توسيع التعاون العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البينية لتعويض ركود أسواق الدول المتقدمة[3].

---

[1] عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] عبد الرحمان مغاري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

ملخص البحث :

خلقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 آثارا عديدة على الجزائر رغم أنها لم تكن مباشرة فكان تأثر الجزائر من خلال احتياطها الصرفي بالإضافة إلى انخفاض الدولار أدى إلى انخفاض سعر تصدير البترول مما أثر سلبا على إيرادات الجزائر باعتباره أكبر صادراتها ما جعلها تعيش وضعا ماليا صعبا ومن جانب آخر قد ساعدت هذه الأزمة الجزائر في دفع أصحاب القرار الاستراتيجي إلى تحقيق إصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وبعث القاعدة الإنتاجية وإعادة النظر في اعتقادها على مصدر وحيد في الناتج المحلي وإعادة التفاوض مع الشركات العالمية المختصة.

وهذه الآثار لم تكن من تلقاء نفسها بل كان سببها هو انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي وعدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي حيث أن الجزائر لم تكن الدولة العربية الوحيدة التي تأثرت بشكل غير مباشر بهذه الأزمة فهناك العديد من الدول المشابهة لها من حيث الأسباب والتداعيات مثل دولة الأردن والتي نقوم في المبحث الموالي بإعطاء نظرة حول الأزمة المالية وأثرها على هذه الدولة.

المبحث الثاني : تشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة في الأردن

إن الأزمة المالية العالمية التي ضربت قلب النظام الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية) لم تقتصر فقط على الدول الغربية ولكن تعدت ووصلت حتى إلى الدول العربية وكانت الأردن واحدة من بين تلك الدول فقد تأثرت بشكل مباشر من خلال انخفاض أسعار النفط لتراجع الطلب عليه من الدول المتضررة بالأزمة، والذي أثر على صادراتها باعتباره يحتل الجزء الأكبر منها، وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مساعد للأردن، فتأثرها بالأزمة ومعاناتها أدي إلى انخفاض هذه المساعدات في الأردن.

ومن جهة أخرى كان التأثير الغير مباشر عليها من خلال ارتباطها الوثيق باقتصاد دول الخليج فبتأثر هذه الأخيرة كان التأثر في جانب الاستثمارات الآتية من هذه الدول على الأردن.

وهذه الآثار ترتبت عن عدة أسباب منها، العجز في الميزان التجاري ووجود خلل في تقديرات إيرادات الدخل والمبيعات والمديونية ووجود أزمة اقتصادية قديمة، فتداركت الأردن أخطاءها بعد حدوث هذه الأزمة وقامت بتعدد حلول مثل تخفيض أسعار الفائدة على الاقتراض والتوقف عن إصدار شهادات الإيداع... وسعت إلى حلول أخرى لتنفيذها في المستقبل مثل تعزيز الديمقراطية والتعددية بتوسيع قاعدة المشاركة... وهذا ما نريد تفصيله في هذا المبحث.

المطلب الأول : أسباب الأزمة المالية العالمية في الأردن

هناك عدة أسباب ساهمت في وجود وتعميق الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في الأردن ونذكر منها ما يلي:

- وجود أزمة اقتصادية قديمة منذ الثمانينات وعدم قدرة الفريق الاقتصادي في معرفة حجم المشكلة والتعامل معها باستخفاف والرجوع عن قرار الخطة الاستثمارية لتحفيز الاقتصاد الأردني.
- انخفاض فاتورة النفط الذي أثر على صادرات البلد.
- المديونية الناجمة عن السياسات الاقتصادية حيث ارتفع من (2008_2009) بمقدار 1099.8 .
- اختفاء احتياط العملات الأجنبية.
- انهيار سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية خلال الآونة الأخيرة.
- تدني قيمة الأجور.
- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقدة بناءا على توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين لتطبيق التصحيح مثل: زيادة الضرائب الغير مباشرة أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع الأساسية وانخفاض الإنفاق الحكومي.
- تقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية المباشرة بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية[1].
- العجز في الميزان التجاري أدى إلى خلل في الحساب الجاري الذي بدأ منذ 2005 وتغطيته التي لطالما كانت من ميزان المدفوعات[2].
- رفع الدعم عن المحروقات لتفادي الوقوع في الأزمة المالية قد أوقعها فيهما.
- المساعدات التي انخفضت بسبب معاناة الولايات باعتبارها الأخيرة تمثل النسبة الكبرى لمساعدات الأردن.

---

[1] لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، نتائج وآثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني، عمان، 2010/3/20، ص 14– 33.

[2] تيسير الصمادي، ندوة الدستور حول الأزمة المالية العالمية، أسبابها وتداعياتها على الأردن والحلول المقترحة 29 مارس 2009، على الموقع.http//www.adidustour.com/17149/advertise.ertml تم التصفح في 2014/03/08. 11:03.

- وجود خلل في تقدير إيرادات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عند إعداد الموازنة العامة وذلك بسبب عجز عدد من الشركات عن سداد ضرائبها[1].
- ومن جهة ثانية نجد أن حدة الأزمة المالية قليلة التأثير على الاقتصاد الأردني بسب انتهاج سياسة مالية ونقدية والنجاح في إدارتها
- ولم تتأثر البنوك الأردنية لأنها بنوك تجارية وليست استثمارية وهي متحفظة في مجال التعامل بالمشتقات المالية والخيارات[2].

المطلب الثاني : آثار الأزمة المالية العالمية في الأردن

إن الأزمة المالية العالمية لم تقتصر على الأسواق الأمريكية وحدها، بل ضربت أسواق المال العالمية من شماله إلى جنوبه لتلحق بها خسائر فادحة، ومن بين

الدول التي تأثرت بها الأردن[3]. وكان تأثيرها كالتالي:

1.حدوث أزمة داخلية :

إن تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أدت إلى حدوث أزمة داخلية ترتب عنها تسريح العمال الأردنيين من قبل بعض الشركات المحلية التي فكرت في إعادة الهيكلة وتقديم حوافز للموظفين لإنهاء خدماتهم، الأمر الذي زاد من الضغوطات على معدل البطالة وكذلك التأثير على الاقتصاد الوطني.

2.تراجع نمو القروض المصرفية للقطاع الخاص :

في هذا الصدد تراجع الطلب على الائتمان المصرفي في ضوء انكماش الطلب الخارجي وانخفاض التجارة العالمية، وقد والت تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الإقراض المصرفي للقطاع الخاص، حيث شهدت الأردن انخفاضا أشد نسبيا في القروض المصرفية للقطاع الخاص خلال عام 2008 و2009 وبالتالي تم تعرض الاقتصاد لضغوطات على السيولة النقدية ما بين البنوك[4].

---

[1] أشرف أحمد أبو سعدة، الاقتصاد الأردني في ظل الأزمة المالية العالمية، موجودة على الموقع، http//www.aswaqammon.com/advertise.ertml تم التصفح في 2014/03/09. 03:10.

[2] تيسير الصمادي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[3] جمعة حمود عباد، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[4] تيسير الصمادي، مرجع سبق ذكره، ص11.

3. تراجع الطلب الخارجي :

تراجعت صادرات الأردن بسبب الأزمة المالية العالمية وتقلصت تحولات العملين بالخارج وانحسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في الوقت الذي شهد فيه قطاع السياحة تحسنا طفيفا [1]. لكن سرعان ما تعرض للانكماش بسبب الركود العالمي من الطلب على خدمة السياحة[2]. ولقد انعكس تدهور أوضاع القطاع التصديري على وتيرة النشاط.

4. تأثير وانخفاض قيم العديد من الأصول :

إن ارتفاع التفضيل النقدي للناس، أثر على قيم العديد من الأصول مثل الأسهم التي فقدت ما يزيد عن 50 % من قيمتها، هذا الانخفاض وصل إلى حوالي 2.8 مليار دينار أي 11.2% لتصل إلى 22.6 مليار دينار[3]. كذلك العقارات التي انخفضت أسعارها وقلت سيولتها.

5. آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع النفطي في الأردن :

في ظل الأزمة المالية العالمية، فإن الانخفاض في أسعار النفط الذي وصل سعر البرميل إلى 34 دولار نهاية 2008 أثر سلبا على اقتصاد الأردن باعتبارها مصدرة للنفط ويتجلى ذلك في[4]:

أ. عجز في الميزانيات :

يكون حدوث عجز في الميزانيات خصوصا إذا هبطت تحت السقف الموضوع لها[5]. حيث توقع أن يتحول الفائض المسجل في ميزانيات الدولة عام 2008 والمقدرة بـــ 189 مليار دولار إلى عجز يقدر بـــ 24.50 مليار دولار عام 2009.

ب. تراجع معدلات النمو :

حيث سجلت الدولة انخفاضا في معدلات النمو نتيجة لانكماش القطاعات الاقتصادية، فبدلا مما حققته خلال السنوات الماضية من معدلات إلى 6% في المتوسط فقد انخفض إلى 4.50 % وتغيرت هذه الأرقام مع طول فترة الكساد العالمي وأسعار النفط.

---

[1] تيسير الصمادي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] جمعة محمود عباد، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] لجنة النسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[4] بوهزة محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 60.

[5] تيسير الصمادي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ج. تدني حصص الاستثمار في القطاع النفطي وفقا للشركة العربية للاستثمارات البترولية :

إن النمو الاقتصادي للأردن واستقرارها المالي مرتبط بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية، وأن حجم ميزانياتها المالية يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات والسياحة وفرص العمل لمواطنيها القادمة من دول الخليج وبالتالي شهدت الأردن توترا ماليا بسبب الأزمة المالية التي تعرضت لها بلدان الخليج، وقد احتاجت الحكومة إلى استثمارات لتنفيذ مشاريعها الخاصة بإمداد النفط وتنفيذ المشاريع التكميلية، وقد تلقت الأردن ما يقارب 2 مليار دولار من تحويلاتها المصرفية من رعاياها العاملين في دول الخليج، إلى أن الأزمة المالية اضطرت بأصحاب المشاريع إلى تأخير تنفيذ بعضها والانسحاب من البعض خاصة في المشاريع التكميلية.

المطلب الثالث : حلول ومقترحات الأردن للخروج من الأزمة المالية العالمية

انعكست آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على اقتصاد الأردن مما جعل الحكومة تسعى إلى تحقيق هذه الآثار عن طريق حلول ومقترحات للخروج من هذه الأزمة وهذا عن طريق القطاع المصرفي الأردني.

أولا : الحلـــول

بهدف التخفيف من أثار الأزمة المالية فقد تضمن التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني (2008) على مجموعة من الإجراءات والتعليمات شملت كل من البنوك التجارية والشركات الصناعة والسياحة...الخ، والتي بدورها تؤدي إلى تحفيز وتنشيط الاقتصاد الأردني بشكل عام، ومن هذه المهام:

1. تخفيف أسعار الفائدة على الإقراض، إلا أ، البنوك التجارية لم تتجاوب مع هذا الإجراء وذلك بتعويض مخاطرة الائتمان بالحصول على الفوائد المجزية للتخفيف من هذه المخاطر.

2. مارس سياسة الإقناع الأدبي والتواصل مع البنوك التجارية العاملة في الأردن في محاولة التخفيف من مخاوف هذه البنوك وحثهم على مدح التسهيلات المصرفية للعملاء، مع إقناع هذه البنوك بثقة البنك المركزي في قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز تداعيات الأزمة العالمية، كذلك حث البنوك التجارية على التخفيف عن العملاء عن طريق جدولة القروض وفوائدها.

3. قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي ثلاث مرات، ويشكل تراجع الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي مؤشر على السيولة لدى البنوك المحلية وأن هدف البنك المركزي من تخفيض الاحتياطي الإلزامي هو حفز النمو الاقتصادي من خلال ضخ السيولة النقدية لدى البنوك المحلية.

4. التوقف عن إصدار شهادات الإيداع، والذي نتج عنه ليس فقط ضخ المزيد من السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني وإنما أيضا تخفيض هيكل أسعار الفائدة، حيث نتج عن ذلك ارتفاع السيولة الفائضة لدى البنوك.

5. الرقابة المصرفية والمتابعة على البنوك التجارية بما يتعلق باستثماراتها الأجنبية خارج الأردن لغرض تجنب أثار الأزمات المالية على هذه البنوك وعلى الاقتصاد الوطني.

6. حماية الاستقرار النقدي من خلال استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار.

7. بناء إطار شامل للحاكمية المؤسسية الجيدة، وتتبع أهمية الحاكمية المؤسسية في البنك مع أنها توفر أساسا لتطوير الأداء والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في أنشطة البنك كملتقى لأموال المودعين والمساهمين، ولتمكنه من المساهمة بنجاح في تطوير الجهاز المصرفي الأردني، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني... [1]. بالإضافة إلى ذلك كان هناك إجراءات مصرفية قد قام بها خلال عام 2008 وعام 2009 هدفت إلى التخفيف من بعض القيود على حسابات الجاري مدين وشروط إعادة هيكلة المديونيات وشروط الكفاءات والضمانات العقارية ونسبة السيولة لدي الجهاز المصرفي، ويهدف البنك المركزي من ذلك إلى فتح مجال أكبر للبنوك للتوسع في منح الائتمان لمختلف القطاعات والمشاريع الاقتصادية والذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي[2].

---

[1] أحمد دودوين، مداخلة دور القطاع المصرفي في الأـردن في تحقيق آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية، المؤتمر العالمي الدولي، تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، قسم الإدارة الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، ص ص 17– 18. .

[2] جمال عبد المنعم اليسنجي، دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص75.

ثانيا : المقترحات

وقد شملت عدة مجالات تمثلت أهمها في :

1. في مجال الإصلاح السياسي والاجتماعي :

أ. تعزيز دولة المؤسسات واحترام سيادة القانون وفقا لمبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات للمواطنين بما يحقق المواطنة الصالحة ويضمن حالة الأمن والسلم المجتمعي وهذا يتطلب نشر الوعي بثقافة احترام الاختلاف واحترام الآخر وتعزيز الحوار والاعتراف بشرعية حقوق الآخرين.

ب. تعزيز الديمقراطية والتعددية بتوسيع قاعدة المشاركة والرقابة من خلال المجالس التشريعية والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني وتطبيق مفاهيه اللامركزية، فوجود مجلس نيابي حر سيكون قادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وسيعبر عن إرادة الشعب في التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وبالطبع لن يكون كذلك إلا بعد التوافق عليه من كافة القوى السياسية والحزبية فلا يوجد عالميا قانون انتخابي ديمقراطي يصلح تطبيقه لجميع الشعوب ومن ثم الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية من تسجيل الناخبين لغاية فرز النتائج والفصل عن صحة الطعون، والأهم أن يتم إعادة توسيع الدوائر بما يضمن التمثيل العادل والحقيقي لجميع المواطنين دون تمييز في انتخابات حرة ونزيهة وهنا يطرح التساؤل: ما الذي نريد أن نحققه من قانون الانتخاب هل هو تمكين للعشيرة أو الأحزاب أو حكومات برلمانية منتخبة وعليه يتحدد النظام الانتخابي القادم.

ج. الدعوة إلى وجود مجالس حكم محلي فيما يسمي باللامركزي ة سيعزز من قاعدة المشاركة الشعبية في القرار الاقتصادي والسياسي وبنفس الوقت سوف يوزع عوائد التنمية بشكل عادل بين المحافظات وبما يعزز من شبكة الأمان الاجتماعي في جميع مناطق الأردن من بوادي ومدن.

2. في مجال الإصلاح الاقتصادي :

أ. الزراعـــة :

وتتمثل فيما يلي :

❖ تأجير أراضي الدولة للمواطنين، جمعيات تعاونية (تأجير وليس تمليكا) لتبقى عملية تداول المنفعة فيها للأجيال واستغلالها في زراعة الحبوب، الخضار، الفواكه والأعلاف...[1].

❖ السماح للجمعيات للاستعمار بالتقاعد مع الشركات متخصصة لاستثمار الأراضي في المشاريع الزراعية لزيادة حجم الناتج المحلي سواء للاستهلاك السوق المحلي أو للتصدير.

❖ استخدام آليات القوات المسلحة والأشغال في الاستطلاع الأراضي وتهيئتها للزراعة.

❖ منح الشباب قروض إنتاجية من غير فوائد ووقت سداد.

❖ من كل أسرة تشغيل واحد عاطل للنقل من اليأس إلى الأصل في العمل.

ب. الصناعـــة :

وتتمثل فيما يلي :

* التعدين والطاقة (التعاقد على أساس المنفعة وليس البيع باسم الخصخصة) الاحتفاظ بالأصول :

- توسعة مشاريع أملاح الميت.
- مشاريع المنغنيز والنحاس منطقة ضانا.
- مشاريع الغاز، التعاقد مع شركة قطر للغاز.
- إقامة محطة تخزين الغاز القطري في العقبة لغايات سد حاجة المملكة وتصدير الفائض.

ج. المـــياه :

ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- تحلية مياه العقبة.
- تفعيل خطة الحصاد المائي بشكل جاد وفعل في كل المحافظات.

---

[1] http://www.factjo.com/ pages/ print 02. osper?:d2502 12:55 2014/03/08 : تم التصفح في

د. السياحة :

أي الاستثمار في مجال السياحة الدينية، الثقافية، الاستجمامية، العلاجية.

هـــ. السياسة المالية والنقدية :

وتشمل ما يلي :

- تبني سياسة تعظيم الناتج المحلي في معادلة عجز الموازنة بدلا من التركيز على ضبط النفقات.
- تبني سياسة دعم الصناعات المحلية للتقليل من المستوردات وتعظيم الصادرات لضغط العجز في الميزان التجاري.
- التخفيف ما أمكن من الضرائب على الخدمات تشجيعا لتعظيم الإيرادات من العملات الأجنبية.
- إعادة النظر في رسوم التعدين والضرائب على الشركات التعدينية وشركات الاتصالات.
- تثمين العلاقات وتحسينها مع محيطنا العربي لتصدير العمالة الأردنية خصوصا إلى دول الخليج لتعظيم العائد من تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج.
- فتح المجال أمام المحافظ والصكوك والسندات الإسلامية لإقامة مشاريع استثمارية حقيقية في مختلف المجالات.

و. الطاقة وإقامة مشاريع البديلة للتخفيف من عبء فاتورة الطاقة، البترول والطاقة الصديقة للبنية والأقل تكلفة مثل (الصخر الزيتي، الرياح، الشمس، السدود)[1].

[1] http://www.factjo.com/ pages/ print 02. osper?:d2502 12:55 2014/03/08 : تم التصفح في

المبحث الثالث : مقارنة مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الجزائر والأردن

كان اقتصاد كل من الجزائر والأردن يعيش في استقرار نسبي، تحاول النهوض والتطور قبل أن تعصف به الأزمة المالية العالمية وسنحاول من خلال هذا المبحث تبيان كيف كان اقتصادها والتأثير الذي أحدثته الأزمة عليها وواقعهما بعد هذه الأزمة فيما يلي:

المطلب الأول : الجزائر والأردن قبل الأزمة المالية العالمية 2008

يعتبر اقتصاد الجزائر والأردن من الأسواق المستقرة نسبيا، أو بالأحرى عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي قبل حدوث الأزمة المالية.

وسنحاول في هذا المطلب دراسة اقتصاد الجزائر والأردن قبل الأزمة المالية فيما يلي:

أولا: الجزائر: شهد الاقتصاد الجزائري تدهورا كبيرا بسبب الاستعمار الفرنسي وهذا ما جعله يعمل على النهوض باقتصاد جديد خال من التعبئة، ما دفعها إلى تأميم الأراضي الزراعية والمناجم 1963، وإنشاء البنك المركزي 1964، وفرض الرقابة على الصرف مع منطقة الفرك ثم تأميم الشركات البترولية الأنجلوساكسونية 1967، وفي 1973 أصبح القطاع الصناعي المسير ذاتيا يمثل 0،3 % من اليد العاملة الإجمالية[1]. وأخذ الوضع في التطور فكان ميزانها التجاري (1990– 2001) كما يلي :

(1) http://www.aliklil.com/ show thread / php? :d4.2697 تم التصفح في : 2014/03/15

جدول رقم (4) :

يبين الميزان التجاري والمديونية الخارجية في الجزائر للسنوات ما بين 1990– 2004.

السنة	الميزان التجاري	المديونية الخارجية
1990	4.8	28.2
1991	4.1	27.8
1992	4.29	26.6
1993	2.72	25.7
1994	0.25	29.4
1995	0.20	31.9
1996	3.76	33.6
1997	5.45	31.2
1998	0.78	30.4
1999	3.31	28.3
2000	12.3	25.26
2001	9.61	22.57
2002	6.7	22.64
2003	11.5	23.35
2004	14.27	21.82

المصدر:

www.finance Alegria.org - Ministère de finance. Not de Conjoncture afin de décembre 2000. P 13.

حيث كان لأزمة الكساد العالمي دور كبير في التأثير على مصداقية الميزان التجاري وتثاقلت الديون الخارجية على الجزائر فاتبعت سياسة الإصلاحات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي والممثلة في إعادة اقتصاد السوق، الشيء الذي دفع بها في 1992 الخوض في سياسة تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الامتيازات القانونية والجبائية مما حسن نوعا ما من ميزانها التجاري[1].

(1) www.stastines.com /?T :d24171594 تم التصفح في : 15/03/ 2014 10:56

وفي ستة 2007 فقد ارتفعت المعاملات التجارية بحوالي الضعف في يناير وفبراير حيث بلغ 7.53 دولار من أصل 4.16 مليار دولار حسب ما اكتشفه المركز الوطني الجزائري للمعلومات والإحصائيات في 23 مارس 2007 زادت الصادرات بنسبة 50.26% حيث بلغت 12.66 مليار دولار في حين ارتفعت الواردات بنسبة 20.29% لتصل إلى 5.13 مليار دولار، كما ارتفعت صادرات النفط والغاز التي شكل 89% من إجمالي الصادرات بنسبة 51.16% بحيث بلغت 12.43 مليار دولار وهذا راجع إلى تواصل ارتفاع النفط[1].

وأفاد تقرير صادر عن كتابة الدول الأمريكية للتجارة تداولاته في العاصمة الجزائرية أن العلاقات الجزائرية الأمريكية شهدت خلال السنوات الأخيرة تقدما على كافة المستويات لاسيما من حيث ارتفاع الحجم الإجمالي للمبادلات التي بلغت في 2007 قيمة 19.46 مليار دولار ما يعادل23% مقارنة بـــ 2006، فكانت الصادرات نحو أمريكا من الجزائر 15.27% سنة 2006، وارتفعت إلى 17.81% سنة 2007، أما الواردات فارتفعت سنة 49.97% خلال 2006– 2007[2]، وسجل نمو الناتج المحلي الخام معدلا سنويا بـــ 4.2% حيث انتقل من 3.8% سنة 2000 إلى 7.2 سنة 2003 وهذا بفضل الاستثمارات العمومية المخصصة من الدولة لدفع النمو الاقتصادي.

(1) http://www.sauress.com /spa/gou sa/ détails. PHP? id: 11:30 2014/03/15 تم التصفح في :

(2) http://www.sauress.com /spa/ 5798874 10:56 2014 /03/15 تم التصفح في :

والجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والوارد والصادرة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000– 2007.

جدول رقم (5):

يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر من الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2000–2007.

التدفقات / السنوات	التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر	التدفقات الاستثمارية الصادرة من الجزائر
2000	280.1	13.7
2001	1107.9	9.3
2002	1065.0	98.6
2003	633.7	10.9
2004	881.9	253.5
2005	1081.1	–20.20
2006	1795.4	34.6
2007	1661.8	295.1

المصدر:

من إعداد الطالبات اعتمادا على موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر – متاح على الموقع: www.iaige.net/pid=7sid =21.

تمثلت التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر بـــ 280.1 سنة 2000 واستمرت في التزايد حتى 2001 لتبلغ 1107.9 أما في سنة 2002 فقد انخفضت هذه التدفقات لتصل 1065.0 واستمرت في الانخفاض إلى 2004 لتبلغ 881.9 وبعد ذلك بدأت في الارتفاع مرة أخرى لتصل 1795.4 سنة 2006 وانخفضت سنة 2007 لتصل 1661.8.

أما التدفقات الاستثمارية الصادرة من الجزائر فقد كانت متذبذبة بين السنوات لتبلغ أدني قيمة لها سنة2008 (20.5-) وأقصاها في 2007 (295.1) ويرجع هذا الارتفاع إلى بداية تحسين الأوضاع السياسية وتعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا : الأردن

أما بالنسبة للأردن فكان اقتصاده متمركزا على الزراعة عند استقلاله سنة 1946 وشهد نمو اقتصاديا سريعا نتيجة لتضاعف نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لكنه سرعان ما أصيب بكلفة باهظة بعد ضياع الضفة نسبة 1967 في حرب إسرائيل مما لأدى إلى خسارة موارد مائية وأراضي زراعية واسعة وفي أعقاب سبتمبر الأسود بدأ الاقتصاد الأردني بالتعالي والازدهار الذي استمر حتى أواخر الثمانينات لكنه لم يدم فامتد عام 1987 والأردن تحارب معدلات البطالة والمديونية الكبيرة وفي عام 1989 زاد الأردن جهوده الرامية إلى زيادة الإيرادات القادمة إلى قرينة الدولة عن طريق رفع إشعار بعض السلع.

كانت الفترة بين عامي 1989 و1999 صعبة على الاقتصاد الأردني بسبب أزمة الكويت وطرد الأردنيين من الكويت بسبب موقف الأردن الداعم للعراق، وما ترتب عليها من تقلص تحولات المغتربين وتقلص المساعدات الدولية في إطار السياسة الأمريكية لتسريح الخصخصة وتغطية الاتفاق الحكومي بالضرائب.

عانى الأردن آثار اقتصادية من جراء حرب الخليج 1990- 1991 بينما انخفضت عائدات السياحة قررت دول الخليج الحد من علاقاتها الاقتصادية مع الأردن لذا تأثرت تحويلات العاملين في الخارج وأسواق التصدير لهذه الدول، تضررت المساعدات الخارجية القادمة إلى الأردن ووقعت هذه الأخيرة في مصاعب اقتصادية وجاء أيضا ارتفاع تكاليف الشحن على البضائع وسنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 6 :

يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للأردن ما بين سنتي 2007- 1992:

السنوات	الناتج الإجمالي المحلي
1992	16.1
1993	21.7
1994	21.8
1995	27.1
1996	27.7
2006	28.5
2007	32.1

المصدر :

من إعداد الطالبات.

من خلال الجدول يتبين أن سنة 1992 نما الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بنسبة 16.1% وهي أعلى نسبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام 1993 ازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.6% مقابل متوسط بلغ 4.8% في المنطقة واستمر المعدل ثابتا في الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 كما شهد الأردن نموا اقتصاديا بلغ 8.5% مقابل انخفاض النمو الإقليمي إلى أقل مستوياته حيث بلغ 2% في عام 1995 واصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وهذه المرة بمعدل5.9%.

وفيما يخص صادرات وواردات الأردن فقد حققت تقدما كبيرا بزيادة صادراته، وانخفض العجز التجاري بنسبة 14% في عام 1994 وأخرى 1.1% في عام 1995 كما ارتفعت الصادرات نسبة 26.5% والواردات بنسبة 9.6% خلال 1995[1].

ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال يناير وفبراير سنة 2007 إلى 734 مليون دينار مقابل 731.5 مليون خلال 2006 ورغم هذا الارتفاع في العجز فقد ارتفعت تغطية الصادرات للمستوردات من 42.2 في 2006 إلى 46.3% سنة 2007 واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى للدول المصدرة

[1] http://www.wikipedia.org /wiki/ تم التصفح في :اقتصاد الأردن 16 /03/ 2014 10:30

لها بقيمة 137.6 مليون دينار أي 26.5% وكانت السعودية في مقدمة الدول التي تم الاستيراد منها بـــ 20.9%[1].

وبالنظر إلى السيولة المحلية، شهد عرض النقد الفئة 1 ارتفاعا للنسبة 5.8% ليبلغ 4.8 مليار دينار أردني سنة 2007 وذلك بسبب ارتفاع العملة المتداولة بنسبة 7.2 لتبلغ 2.2 مليار دينار[2].

المطلب الثاني : الجزائر والأردن أثناء الأزمة المالية العالمية 2008

بينت معظم المصادر بأن اقتصاد كل من الجزائر والأردن طرأ عليه تغيير أثناء الأزمة المالية العالمية 2008 التي مست معظم جوانبه.

أولا : الجزائر

ففي الجزائر ارتفعت صادراتها إلى 80 مليار 50.51340 دج مقارنة بـــ 2007 التي كانت تقدر بـــ 4172730 دج وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول حسب تقرير البنك العالمي الذي أشار إلى أن الجزائر حققت نسبة نمو سنة 2008 تقدر بـــ 4.9% مقابل 3.1 سنة 2007[3].

وفي المقابل سجلت فاتورة الواردات نسبة نمو معتبرة حيث وصلت إلى 30.04% سنة 2008 وذلك لزيادة الطلب على أغلب المواد والمنتجات الصناعية والزراعية ومواد التجهيز والمواد الغذائية بسبب انخفاض أسعارها.

وسيتضح تطور الواردات سنة 2008 في الجدول التالي:

الجدول رقم 7 : يبين تطور الواردات من الأغذية والأدوية والتجهيزات في سنة 2008:

الواردات	مواد غذائية	الأدوية	مواد التجهيز
قيمة الزيادة بالدولار	2.208 مليار دولار	0.41 مليار دولار	4.51 مليار دولار
نسبة نمو الواردات	%55.75	%27.86	%14.88

المصدر: من إعداد الطالبات

(1) http://www.qatarshares.com /vb/ showhrad.php?100966-VC 74 12:30 2014 /03/15 تم التصفح في :

(2) http://www.memafm.com /vb/ Arabic/rc- rapport- details- asp?rc id : 16887 10:09 2014 /03/16 تم التصفح في :

(3) لزعر علي– آيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد 11، سنة 2012، ص 51.

في نفس السياق تكشف الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية عن تسجيل فائض في الميزان التجاري يصل إلى 39.077 مليار دولار خلال 2008 بنسبة زيادة تقدر بـــ 12.20%، إلا أن الملاحظ أن نسبة تغطية الصادرات بالواردات عرفت انكماشا بالنظر لعاملي ارتفاع الواردات وترجع قيمة الصادرات، حيث تقترب من 260% مقابل 128% خلال 2007.

وتبقى الجزائر رهينة السوق الدولية من تبعية كبيرة، وهو ما كشف عنه الارتفاع القياسي لمختلف وارداتها مثل: المواد الغذائية والحبوب، الحليب، السكر وغيرها[1].

وفيما يخص الاستثمار فإن إحصائيات بنك الجزائر تقول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية في الجزائر بلغت 590 مليون دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2008 مقابل 480 مليون دولار في الثلاثي الأول من نفس السنة، و 1 مليار خلال الثلاثي الرابع مقابل 240 مليون خلال الثلاثي الثالث من نفس السنة، أي أنها بلغت 2.31 مليار دولار عام 2008 مقابل 1.37 مليار دولار عام 2007.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الاقتصادية بأن الجزائر في منأى عن تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى والمقدرة من قبل بنوك التسوية العالمية 650 مليار دولار وأكثر من 1400 مليار دولار حسب صندوق النقد الدولي[2].

حيث سجلت الجزائر أثر توسعي للسيولة المحلية بلغت 21.17% سنة 2008 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول أي أن صافي الموجودات الأجنبية للأجهزة المصرفية قد أثر على السيولة المحلية حيث توسعت هذه الأخيرة 34.24%[3].

ثانيا : الأردن

أما الأردن فاستمرت الصادرات بالارتفاع حيث وصلت إلى 4.431 مليون دينار أردني سنة 2008[4].

---

[1] طالب دليلة وآخرون، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، ص ص 20-21.

[2] طالب دليلة وآخرون، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، ص ص 23-24.

[3] عماري عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-14.

[4] http:// www.jci.org.jo/hci/ar/labid/87 12:37 2014/04/06 تم التصفح في

وكما أبرز صادراتها البوتاس والفوسفات والأسمدة وارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 23% خلال 2008 لتبلغ 641 مليون دينار مقارنة بـــ 522 مليون دينار، أما الأسمدة الآزوتية والكيميائية فقد وصلت إلى 275 مليون دينار لسنة 2008 مقارنة بـــ 228 مليون دينار 2007 [1].

وعلى الرغم من زيادة الصادرات الأردنية إلا أن الارتفاع الكبير والقياسي في حجم الواردات للفترة ذاتها بلغ 38.2% هذا الارتفاع رفع عجز الميزان التجاري إلى 3.65 مليار دينار بزيادة قدرها 46%، فزيادة الصادرات أدت إلى تفاقم الوضع المالي وتعميق العجز في الميزان التجاري الذي وصل إلى 2764 مليون دينار سنة 2008 وهذا جاء نتيجة تحصيل الحاصل للسياسات التجارية والتزام الأردن بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتزامها بفلسفة الإصلاح الاقتصادي وفق رؤية صندوق النقد الدولي[2].

ولقد اضطرت الحكومة الأردنية لقرار رفع الدعم عن المحروقات لتفادي الوقوع في أزمة مالية تتمثل في زيادة الموازنة لعام 2008 البالغ 1.114 مليون دينار قبل احتساب المساعدات الخارجية أي ما نسبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008 وهذه المساعدات يأتي معظمها من الو.م.أ وتأثرت خلال 2009 بسبب ما تعانيه الو.م.أ ماليا[3].

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ 2.826.744496 سنة 2008[4].وخلال 2004-2008 شهد الأردن تدفق استثمارات كبيرة حيث بلغت قيمة الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار 5.3 مليار دينار وارتفعت الاستثمارات المستفيدة منه 418 مليون دينار في 2004 لتصل حوالي 2.3 مليار دينار في سنة 2008[5].

---

(1) http:// khurras.ca/reports/chorts 13:05 2014/04/06 تم التصفح في

(2) www. phenin center.net/chortsindem.php/ articles/ 34-2010-01-24-21-51-36

تم التصفح في 09:59 2014/04/06

(3) www. Aswaqam man.com/boohes/ jeroco.html 09:30 2014/04/06 تم التصفح في

(4) http:// date.dlamh adamli.org /indicotor/bx.klt/dinve. Cd. wd? Page1 08:31 2014/04/08 تم التصفح في

(5) http://www. dfzc.jo/publik/ arabic.ospn?lanng= 1est paye.id=449 estmenu-id84

تم التصفح في 08:31 2014/04/08

إن الاعتماد على نظام سعر صرف ثابت للدينار مقابل الدولار وسياسة نقدية ثابتة يؤكد للمستثمرين أن الأردن سيبقى منافسا مع بقاة معدلات تضخم وسعر فائدة ضمن ما هو متبع لدي شركائه التجاريين[1].

وفيما يخص المديونية الحكومية منذ السنة 2008 التي كانت 11.8% ووصلت في 2012 إلى 23.2%.

وبالرغم من ارتفاع الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلا أنها تقلصت بوتيرة ثابتة كانت تبلغ 217.2% في 2007، وأخذت في الزيادة، مقارنة بدول المنطقة فإن الجهاز المصرفي في الأردن يعتبر كبير نسبة لحجم الاقتصاد الأردني[2].

المطلب الثالث : الجزائر والأردن بعد الأزمة المالية العالمية

كان للأزمة المالية 2008 عدة آثار مست كل من الجزائر والأردن حيث شملت معظم الجوانب الاقتصادية لكلا البلدين وسنتطرق لها فيما يلي:

أولا : الجزائر

فالنسبة للجزائر شهدت وارداتها ارتفاعا قدر بـــ 46.6 وفق الاحتياطات الأخيرة للجمارك الجزائرية[3]. أما بالنسبة 2010 فانخفضت هذه الواردات نيبة 14.8% حيث بلغت 2.9 مليار دولار نتيجة التخفيضات التي شهدتها كل من التجهيزات والمواد الاستهلاكية غير الغذائية.

بينما تراجعت صادرات الجزائر سنة 2009 بحوالي 50% أي 26.56 مليار دولار ثم ارتفعت هذه الصادرات في سنة 2010 لتصل إلى 35.88 مليار دولار مسجلة ارتفاعا قدره 35.06%.

وفيما يخص الميزان التجاري فقد شهد عجز قدر بـــ 376 مليون دولار سنة 2009 أما بالنسبة لـــ 2010 فقد سجل فائضا قدره 11.23 مليار دولار حيث تعسر تحسن التجارة الخارجية بارتفاع مبلغ الصادرات وتراجع الواردات على ما كان عليه سنة 2009[4]. وفيما يتعلق بالاستثمار فقد عرف ارتفاعا متنوعا متنقلا من قطاع المحروقات إلى القطاعات الإنتاجية الاقتصادية ولكن الأزمة المالية ساهمت في

(1) http://www. alqodscenter.org/arabic/ page.php?local-type= 12est local. détails=2est d1 –id=5 تم التصفح في 2014/04/08 08:41

(2) http://www. addustor.com/ 17070.html 08:54 تم التصفح في 2014/04/08

(3) www. mincommerce.gove.dz/ brob/ fichier 10/ encadar 2309-10

تم التصفح في 2014/04/07 10:10

(4) www. djazairess.com/ eloumma/ 9080 09:45 تم التصفح في 2014/04/07

انكماش مشاريع استثمارات المؤسسات الكبيرة فرغم مجمل الإجراءات التي اتخذت منذ 2009 إلا أنها لم تحفز في الجزائر فقد تم تأخير مشاريع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتأثير على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية[1].

كما عانت الجزائر من الأزمة المالية العالمية 2008 بانخفاض قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية الحرة[2].

ثانيا : الأردن : انخفض من 478 إلى 4192

أما في الأردن فانخفضت إيراداتها المحلية لسنة 2009 من حوالي 478 مليار دينار مقدرة إلى حوالي 4192 مليون دينار إعادة تقدير مما أثر سلبا على المؤشرات المالية الأخرى كذلك شهدت الحصيلة الإجمالية للصادرات لعام 2009 انخفاضا بنسبة 40% مقارنة بعام 2008.

وبالتالي انخفاض كل من فائض الميزان التجاري والميزان الجاري حيث شهد الميزان التجاري الأردني عجزا مرتفعا قدر بـــ 10.7% خلال 2010 مقارنة مع 2009 بسبب مستوردات الأردن من النفط، حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات 45.5.%، للفترة ذاتها من نسبة 2009، مما يشير الى انخفاض مقداره (0.6%).

كما أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن تراجع بنسبة 53.6% من 1290 مليون دينار إلى 578 مليون دينار سنة 2009.

أما على الصعيد المالي في بورصة عمان، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في نهاية 2009 بمقدار 225 نقطة وبنسبة 8.2% مقارنة مع مستواها في نهاية 2008 ، وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بحوالي 2.8 مليار دينار أي 11.2% لتصل إلى 22.6 مليار دينار، وهذا الانخفاض راجع إلى تراجع أداء سوق مسقط للأوراق المالية حيث فقد مؤشر السوق سنة 2009 نحو 60% من قيمته مقارنة بـــ 2008[3].

---

(1) http://www. google.dz/ search?hl= fr 08:09 2014/04/07 تم التصفح في

(2) ناصر مراد: آثار الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص26.

(3) طالب عوض، أثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، ص 12.

وفيما يتعلق بالبنوك الأردنية المركزية فلم يكن للأزمة المالية العالمية أثر كبير عليها، حيث ارتفعت موجودات البنوك الأردنية خلال 2011 إلى 37.7 مليار دينار، وحسب الدراسات فإن الموجودات كانت قبل الأزمة المالية بعامين تقدر بـــ 24.2 مليار دينار وذلك نتيجة زيادة رؤوس أموال البنوك ونمو الودائع بشكل جيد وهذا من جانب مصادر الأموال، أما من جانب استخداماتها فتتمثل في نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وللحكومة كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 8: يبين تطور موجودات البنوك الأردنية في (2007-2008)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الموجودات بمليار دولار	26.8	29.8	32.0	35.0	37.7

المصدر: من إعداد الطالبات

❖ أما الودائع استمرت بالتزايد ولكنها كانت بطيئة نتيجة الأزمة المالية حيث انخفض إلى 8.3% في الأزمة بعدما كانت 13.2 وذلك نتيجة خفض البنك الأردني لأسعار الفائدة على الأدوات النقدية[1].

[1] جمال عبد المنعم البستنجي: مرجع سبق ذكره، ص 40-65.

خاتمة الفصـــل :

توصلنا من خلال تحليلنا لاقتصاد الجزائر والأردن قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العامية، أن اقتصادهما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 كان في حالة تطور نسبي منذ استقلالهما، من خلال تحسن ميزانهما التجاري والخوض في استثمارات محلية وأجنبية والقيام بمختلف النشاطات مثل اعتماد الأردن على النشاط الزراعي، لكن هذا التطور سرعان ما تدهور بحلول الأزمة العامية الراهنة، ففي الجزائر انخفضت صادراتها من المحروقات وزادت فاتورة وارداتها، كذلك ساهمت الأزمة في انكماش مشاريع الاستثمارات المؤسسات الكبيرة في الجزائر، أما الأردن فتراجع الطلب الخارجي حيث تراجعت صادرات الأردن وتقلصت تحولات العاملين بالخارج وانحسر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد انعكس تدهور أوضاع القطاع التصديري على وتيرة النشاط الاقتصادي رغم التأثير الذي مس البلدين إلى أنهما قاما بتكملة وتنفيذ وتيرة الإصلاحات الاقتصادية التي كان لهما قبل الأزمة للنهوض بالاقتصاد من جديد والعمل على تطويره أكثر، مما أدى إلى تحسن الميزان التجاري للبلدين أي تحسين التجارة الخارجية بارتفاع الصادرات وتراجع الواردات خلال سنة 2010 على عكس ما كانت عليه سنة 2009.

خاتمـــــة

خاتمـــــة :

وسنتطرق ضمن هذه الخاتمـــة إلى :

-أهم النتائج التي توصلنا إليها كخلاصة لدراسة إشكالية ما مدى مساهمة الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية 2008، والتأكد من مدى صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة.

-من الأسباب الرئيسية لانتشار الأزمة المالية العالمية 2008، مشكلة الرهن العقاري التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وتأثر بلدان العالم منها من خلال العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

-محاولة توضيح بأن الاقتصاد الإسلامي هو الأنسب لمواجهة الأزمة المالية.

أولا : نتائج الفصول النظرية للبحث

لقد توصلنا من خلال بحثنا إلى العديد من النتائج وفق سياق معرفي ومنهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة، تلك النتائج نقدمها بشكل نتأكد منه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقا.

1. بالنسبة للفرضية الأولى :

في الفصل الأول تم التطرق إلى إعطاء نظرة شاملة حول الأزمة المالية، مع اختيار مدى صحة الفرضية الأولى والتي كان مفادها "الأزمة المالية هي خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها قبل أطراف معينة، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية :

1.1. أن الأزمة المالية اجتاحت معظم دول العالم فمنذ أزمة الكساد العالمي والعالم يشهد انهيارات متتالية في الأنظمة المالية تارة في الدول المتقدمة وتارة في الدول النامية.

2.1. من أهم أسباب الأزمة المالية 2008 استخدام أدوات مالية عالية الخطورة كذلك إفرازات العولمة المالية التي منحت هذه الإستراتيجية أصحاب رؤوس الأموال، حرية كبيرة في ممارسة نشاطاتهم دون قيود.

3.1. كان للأزمة المالية العالمية 2008 التي تعتبر من أخطر الأزمات المالية منذ 1929 آثار عديدة انتقلت إلى مختلف دول العالم وكانت تأثيراتها على عدة مجالات.

2. بالنسبة للفرضية الثانية :

في الفصل الثاني تم تشخيص الأزمة المالية العالمية 2008 من منظور اقتصاد إسلامي، كما عملنا على اختيار صحة الفرضية الثانية والتي كان مفادها "الأزمة المالية هي أزمة ضمير وأخلاق وسقوط الأفكار

قامت على الباطل وممارسات غير أخلاقية انتشرت في المؤسسات والأسواق المالية المنافية لمبادئ الاقتصاد الإسلامي ولقد توصلنا إلى النتائج التالية :

1.2. أن الاقتصاد الإسلامي عرف الأزمة على أنها ممارسات غير أخلاقية، هذه الممارسات انتشـــرت في المؤسسات والأسواق المالية التي هي منافية لمبادئ الاقتصاد الإسلامي.

2.2. كان للاقتصاد الإسلامي وجهة نظرة حول أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 واعتبرها عائدة إلى ما حرمته الشريعة مثل الربا الذي حرمه الله تعالى في سورة البقرة وورد تحريمه في سور أخرى.

3.2. إن أحسن بديل للخروج من الأزمة المالية هو بديل البنوك الإسلامية والحاجة إلى الهندسة المالية الإسلامية فالمصارف الإسلامية لا تتعامل بالافتراض التجاري وإنما تعمل على توظيف الموارد المالية المتاحة لديها حسب الصيغ التي تعتمدها الشريعة الإسلامية مثل : المضاربة، البيوع.

وتؤكد هذه النتائج على أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بضوابطه التي تسري على الجميع دون استثناء مثل: محاربة الاكتناز وقيامه علة منظومة من القيم والأخلاق وتبني الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية، ومنع الغش والتدليس واعتباره من منهج من المناهج الفريدة في تعامله مع مشكلة الأزمة الاقتصادية الراهنة لأنه منهج مستمد من خالق الكون والطبيعة وسائر المخلوقات ويمتاز بالتوازن والاعتدال.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة :

في الفصل الثالث قمنا بتشخيص الأزمة المالية العالمية 2008 في الجزائر والأردن، كما عملنا على اختيار صحة الفرضية الثالثة والتي كان مفادها "كان تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على الجزائر والأردن من خلال انخفاض أسعار البترول وزيادة قانون الواردات لكل منهما"، ولقد توصلنا إلى النتائج التالية :

1.3. الجانب المتضرر في الجزائر هو جانب تصديرها البترول نظرا لاحتلاله المكانة الكبرى في الصادرات.

2.3. الجزائر لم يتأثـــر اقتصادها مـــن الأزمة الماليـــة العالمية 2008 بشكل كبير لارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.

3.3. أثرت الأزمـــة المالية العالمية على المداخيـــل الجبائية التي أثرت بدورها على الاقتصاد الجزائري.

4.3. كان للأزمة المالية العالمية 2008 انعكاسات تجارية ومالية ونقدية على الجزائر.

5.3. تأثر اقتصاد الأردن بالأزمة كان بشكل غير مباشر من خلال انخفاض أسعار النفط نظرا لتراجع الطلب عليه من الدول المتضررة بالأزمة.

6.3. من أسباب الأزمة المالية في الأردن العجز في الميزان التجاري كذلك وجود خلل في تقديرات إيرادات الدخل والمبيعات والمديونية ووجود أزمة اقتصادية قديمة.

7.3. قامت كل من الجزائر والأردن بتكملة الإصلاحات الاقتصادية التي كان مخطط لها قبل الأزمة للنهوض بالاقتصاد من جديد.

من خلال هذه النتائج تبين لنا أن اقتصاد الجزائر والأردن تأثر بشكل غير مباشر وكان الجانب المتضرر من الأزمة في البلدين الصادرات خاصة البترول، وقد انعكست هذه الآثار سلبا على الجانب التجاري والمالي والنقدي، لكن الجزائر والأردن قامتا بتكملة الإصلاحات الاقتصادية التي كان مخطط لها قبل الأزمة والعمل على وضع إجراءات للحد من آثار هذه الأزمات المتكررة مثل النظام الرقابي الجبائي والذي وضعته الجزائر حيث اختص هذا النظام بقيامه على أساس التصريح.

وأخيرا نقول هذا اجتهاد بشري يلازمه النقص ويحتاج إلى التصويب، فإن أصبنا فمن الله وحده، وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

وحسبنا أننا اجتهدنا والحمد لله الذي وفقنا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

I. باللغــة العربيــة :

1. القرآن الكريم .

2. الكتــب :

1. إبراهيم بن كروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة2، دار جرير للنشر، 2009م.
2. سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر، سورية، دمشق، 2008م.
3. ضياء مجيد الموسمي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، أفريل 2010.
4. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها وشركاتها وتداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
5. علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة، الريان للنشر والطباعة والتوزيع، 1996..
6. عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة 2، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006.
7. فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، جامعة آل البيت، الطبعة1، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2010م.
8. ماجد سلام الهدمي جاسم محمد، إدارة الأزمات، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2009.
9. محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة1، 2008م.
10. مصطفي العمواسي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، عمان، دار جليس الزمان، 2008م .

3. المجــلات :

1. قدى عبد المجيد، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتداعياتها العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد46، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2009م.

2. لزعر علي وآيت يحي سمير، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد11، 2012م.
3. نبال محمود قصبة، حسين الفحل، تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة، الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة دمشق، العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد28، عدد1، 2012م.
4. يوسفا علي، أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد2، 2009م.

4. الملتقيات والندوات والبحوث :

1. إبراهيم رسول هانئ وكريم سالم حسين، الأزمة المالية العالمية أسبابها وسبل علاجها من منظور اقتصاد إسلامي المؤتمر الدولي الرابع، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، 2010م.
2. أحمد دودين مداخلة بعنوان القطاع المصرفي الأردني في تحقيق آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009م.
3. أحمد طرطار، دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس، فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م.
4. أسماء دردور ونسرين بن زاوي، الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009م.
5. بالرقي تيجاني، السياسات النقدية والاستراتيجيات البلدية لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية بحوث وأوراق عمل، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م.
6. بن نعمون حمادو طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م.
7. بودي عبد القادر وبحوصي مجدوب، مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة بشار القنادسة، الجزائر، 2009م.

8. بوعتروس عبد الحق والسبتي محمد، مداخلة السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009م.
9. بوعشة مبارك، الأزمة المالية الجذور الأسباب والآفاق، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
10. بوهزة محمد، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
11. تيسير الصمادي، ندوة الدستور حول الأزمة المالية العالمية وأسبابها وعلاجها وتداعياتها على الأردن، 29مارس 2009.
12. الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية وجذورها، ملتقى الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور اقتصاد غربي وإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009.
13. حسن مدني، الاقتصاد الإسلامي، المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة، الرياض، 2008م
14. حسين بوزغدة، الأزمة المالية العالمية الأسباب الآثار والحلول المقترحة لمعالجتها، ملتقى علمي دولى حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيق، الجزائر، 2009.
15. زايري بلقاسم ومهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية، نظرية الأزمة أم أزمة النظرية، ملتقي علمي دولي حول الأزمة المالية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009م.
16. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009م.
17. سامي إبراهيم السويلم، الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسة الأسواق المالية، مشروع (12– 13)، سنة 2012.
18. سعد بن حمدان الليحاني، بحث حول مبادئ الاقتصاد الإسلامي، 1428هـ.

19. طالب دليلة وآخرون، مداخلة بعنوان الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة.
20. طالب عوض، أثر التقلبات المالية على أسواق الدول النامية، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية.
21. الطيب قصاص، مداخلة: الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على اقتصاديات الدول العربية، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م.
22. عبد الرحمن مغاري، مداخلة بعنوان انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
23. عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق، مداخلة دور السياسة المالية في الإسلام في حفظ التوازن في المجتمع، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.
24. عبد السلام عقون وكمال رزيق، الأزمة المالية الراهنة جذورها رأسمالية وحلولها إسلامية، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
25. علة مراد والجودي محمد علي، الاقتصاد الإسلامي قراءة مفاهيمية تأصيلية، ملتقى بعنوان مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، جامعة الجلفة، الجزائر.
26. علي فيصل علي الأنصاري، الفروق الجوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (2008– 2009).
27. عماري عمار وفالي نبيلة، الأزمة المالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م.
28. عمر ياسين محمود حظيرات، دور الهندسة المالية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، جامعة البلقاء التطبيقية الأردنية.
29. فريد كورتل، بحث حول الأزمة المالية وأثرها عل الاقتصاديات العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

30. كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2002م.
31. لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، نتائج آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني، عمان، 2010/03/20.
32. لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي وقائع ندوة رقم 34 المعهد الإسلامي للبحوث والتدرب البنك الإسلامي للتنمية..
33. محمد أحمد زيدان بحث حول فصول الأزمة المالية العالمية أسبابها وجذورها وتبعياتها الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، 14آذار 2009.
34. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
35. مصطفى حسين مصطفى، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور اقتصاد إسلامي، المؤتمر الدولي الرابع اتجاهات اقتصادية عالمية للأزمة الاقتصادية العالمية من منظور اقتصاد إسلامي، جامعة الكويت، كلية العلوم الاقتصادية.
36. ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية الأسباب الآثار وسياسات مواجهتها، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م.
37. ولهي بوعلام، مداخلة بعنوان نمو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة المالية حالة الجزائر، ملتقى دولي بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009م.

5. الرسائل الجامعية :

1. إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية، أسبابها وآثارها والمعالجات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فلسفة في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمونتس، العراق، 2011.
2. جمال عبد المنعم البستنجي، دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، على البنوك العامة في الأردن رسالة مقدمة لنيل شهادة المجاستير في المحاسبة قسم المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط 2012.

3. ناصر مراد، آثار الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.

II. باللغـــة الفرنسيـــة :

Ministère des Finances Direction générale des Douanes nation formation et des statistiques du commerce extérieure de l'Algérie période : Année 2008.

III. المواقع الإلكترونية :

1. http : //www.addustour.com (17149) advertise. Html.
2. http : //www.Aswqamman. Com/ advertise. Html.
3. http : //www.Factjo.com/pages/printo2.ospm? d 2502.
4. http : //www.aliklil.com/show/hread/plup?t :4,2697.
5. http : //www.startimes.com/?t=24171594.
6. http : //www.spa.cov.sa/details.php?id=579874.
7. http : //www.sauress.com/spa/5798874.
8. http : //www.ar.wikipedia.org/wiki/
9. http : //www.qatar shares.com/vb/show hrad.php?10096b-vc7/d1.
10. http : //www.menafn.com/arabic/rc.report-details-asp?rc id=16887.
11. http : //www.jci.org/ar/labid/87.
12. http : //www.khurras.ca/reports/charts/charts.
13. http : //www.phenincenter.net/inden.php/articles/34201001242151.
14. http : //www.aswaqamman.com/books/jeroco.html.
15. http : //www.addustour.com/10770.html.
16. http : //www.data.dlbank adawli.org/in dicotor/Bx.klt diner.cd.wd? page1.
17. http : //www.dfzc.jo/public/arabic.aspsc?lang=1est page id=499 est Menu ID84.